جامعة احمد دراية أدرار

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بعنوان

السلوك الانتخابي لدى الشباب الجزائري
تحليل دوافع العزوف والمشاركة
دراسة حالة طلبة جامعة أدرار

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

اعداد الطالبين:

بافكر عبد الرحيم

ماموني حسان

إشراف الأستاذ:

.حسناوي عبد الحفيظ..

لجنة المناقشة

رقم	الاسم واللّقب	مؤسّسة الانتماء	الصّفة
1	د.زبيري رمضان	جامعة أدرار	رئيساً
2	أ.عبد الحفيظ حسناوي	جامعة ادرار	مشرفاً ومقرراً
3	د.باخدا عبد الكريم	جامعة أدرار	عضواً

2022-2021

9 B /2 MASTER

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي كرمنا فأنار دربنا وشرفنا بالإسلام ورفعنا بالقران ، فله الحمد في البدء والختام أن أمدنا بالبصر والعون لإنجاز هدا العمل .

في بداية مذكرتنا نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان الى أستاذنا الفاضل

" حسناوي عبد الحفيظ "

على توجيهاته القيمة ونصائحه الرشيدة .

ولكل من ساعدنا في اتمام هدا العمل من قريب او بعيد راجين من الله عز وجل ان يجازيهم عنا خير الجزاء

عبد الرحيم* حسان

الإهداء

يا من خلقت فأحسنت ورزقتني فأجزيت وعلمتني فنفعت إليك أهدي شيئاً من جزيل عطائك فاجعله لقلبي ضياء ولبصري جلاء أكبته في ميزان حسناتي

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها والصبر ملء كفيها، الى ريحانة الارض التي آثرتني على الدنيا بما فيها إلى قرة عيني وأمل حياتي، أعظم ما تهمس به القلوب وتنطق به أمي الحبيبة رعاها الله.

إلى الذي تحمل المشاق الحياة لأجلها، الى سندي به تكون العزيمة إلى الذي منحني العطاء والقوة بفضل من الله تعالى، بحر القيم والمبادئ السامية إلى من أعطاني وكفاني مثال التحدي والصبر والتضحية أبي الغالي حفظه الله.

إلى اخوتي وأخواتي كل باسمه

الى الأهل والأقارب

الى زملائي الذين شاركوني مساري الجامعي .

عبد الرحيم

الإهداء

إلى من تحمل مشا الحياة لأجلي رمز العطاء والقوة أمي وأبي
أطال الله في عمرهما

الى عمي رحمة الله عليه عنوان الوفاء

الى مامبروكة والحاجة زينب عربون محبة

الى زوجتي الغالية وأبنائي

الى اخوتي وأبناء عمي كل باسمه وجميل وسمه

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي خاصة دفعتي دفعة
2022

حسان

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للسلوك الانتخابي لدى الشباب	
تمهيد	11
المبحث الاول : مقاربة مفاهيمية للسلوك الانتخابي	12
المطلب الاول : مفهوم السلوك الانتخابي	12
المطلب الثاني: الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي	15
المطلب الثالث : أنماط السلوك الانتخابي	19
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي	22
المطلب الاول : نموذج التحليل البيئي	22
المطلب الثاني: نموذج التحليل الاجتماعي	22
المطلب الثالث : نموذج التحليل الاقتصادي العقلاني	23
المبحث الثالث : السلوك الانتخابي لدى الشباب	25
المطلب الاول : الشباب في الدراسات الانتخابية	25
المطلب الثاني : البيئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي	26
المطلب الثالث: انعكاسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي على السلوك الانتخابي	26
خلاصة الفصل الأول.	29
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لاختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة	
تمهيد	31
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	32
المطلب الأول: البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقة	32
المطلب الثاني: معطيات عينة الدراسة	36

المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية لفئة من طلبة جامعة أحمد دراية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي	39
المطلب الأول. التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة	39
المطلب الثاني: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي:	40
المطلب الثالث: محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي:	43
المطلب الرابع : المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي	46
خلاصة الفصل	50
خاتمة	53
قائمة المراجع	56
الملاحق	/

فهرس الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	36
02	يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:	36
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي	37
04	يوضح مكان الإقامة لإفراد العينة	37
05	يوضح توزيع العينة حسب متغير الانخراط في مجال السياسي	38
06	يوضح توزيع العينة حسب متغير دوافع الانخراط	38
07	يوضح محددات البيئة السياسية على سلوك الانتخابي	40
08	يوضح محددات البيئة القانونية على السلوك الانتخابي	43
09	يوضح المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي	46

مقدمـــــــة

1- تقديم الموضوع

يعد موضوع المشاركة السياسية من اهم الأسس الفاعلة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة، بل أصبحت تكسبها شخصية تميزها عن غيرها (الديمقراطية التشاركية)، وإذا كان الشباب هو محور هذه العملية والعنصر الأساسي فيها فإن نجاحها أو فشلها مرهون بسلوكه السياسي، الذي يتفاعل ويتأثر بعدة عوامل.

ومهما يكن فإن من أهم مظاهر المشاركة السياسية العملية الانتخابية التي بحصول الشباب على حق الترشح والتصويت فيها، يكون صاحب السيادة والقرار، هذا الحق الذي يظهر بموجبه كمشارك فعال في الحياة السياسية أو العكس، وأمام هذه الأهمية البالغة للانتخابات بالنسبة للفرد من جهة والعملية الديمقراطية من جهة أخرى، اتجه الاهتمام إلى دراستها، فظهر علم اجتماع الانتخابات الذي يختص بدراسة الإنتخابات، كحقل اجتماعي سياسي، أي الاهتمام بالعامل الاجتماعي في العملية الانتخابية، باعتبار أن من عناصرها (الناخب- المرشح) كائن إجتماعي له خصائصه الإجتماعية التي لها أثر كبير في أدائه، ولقد استطاع هذا العلم أن يطور في الأنظمة الانتخابية، وآليات القياس، كما استطاع الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي الذي أصبح أحد أهم محاور هذا العلم، بدأ الاهتمام به مع ظهور المدرسة السلوكية، والتي بانتقالها إلى المجال السياسي بدأ الحديث عن السلوك السياسي، وذلك بالبحث في الأفعال والأعمال وردود الأفعال السياسية، وهذا ما دفع إلى التساؤل عن السلوكات التي تصدر عن الناخب أثناء أدائه للواجب، فبدأ الاهتمام بالسلوك الانتخابي، بغية التعرف على أهم مظاهره، والعوامل المؤثرة فيه.

تعتبر الانتخابات محور وجوهر العملية الديمقراطية، فحجر الأساس في الديمقراطية كما يذكر جون ديوي" J.Dewey" هو مشاركة الأفراد الناضجين في وضع القيم التي تنظم حياة الجماعة، وقدرتهم على التأثير في صنع السياسات العامة في دولهم، ولا جدال في أن جميع النظريات تؤكد على عنصر المشاركة في الأنظمة الديمقراطية، وتعد العملية الانتخابية أهم الآليات المرسخة والضامنة لمشاركة واسعة وفعالة لكل فئات المجتمع.

ونظرا لأهمية الانتخابات بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة فقد كثرت الدراسات حولها، ووسع ذلك من دائرة المهتمين بها، حيث لم يعد الأمر مقتصرا على الباحثين في العلوم السياسية، وإنما تعداه إلى الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس، الذين اهتما خاصة بالسلوك الانتخابي، وأدى ذلك إلى ظهور نظريات كثيرة ومتعددة تفسره بحسب المجال الذي تنتمي إليه، وتبعا لذلك ظهر فرع متخصص في دراسة هذا السلوك هو علم اجتماع الانتخابات، الذي يختص بدراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي، من خلال الاعتماد

على استطلاعات الرأي حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة عن طريق المقابلة التي تجري بعد الانتخابات، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات، وكذا دراسة أنماط التصويت والسلوك الانتخابي، الذي يعتبر محورا هاما في ميدان علم دراسة الانتخابات.

إن الأهمية البالغة للانتخابات في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، تقودنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، ولا شك بأن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من أهم تلك المواضيع على اعتبار أنه لم يتشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في النهاية سلوكا محددا، فموضوع الدراسة وأهدافها يثيران العديد من التساؤلات تتمثل أهمها في التساؤلات التالية :

2-الاشكالية

ان دراسة السلوك الانتخابي في ظل تفاعل الفرد مع السياق الاجتماعي و السياسي الذي ينتمي اليه أي كيف يبني الفرد سلوكه في ضوء تفاعله مع السياق الذي يحيط به ، يمكن ان تفيد اكثر في مقاربة السلوك الانتخابي و فهم كيفية تعامل الشباب اليوم مع الانتخاب ، فليس مثلا من الضروري ان يمتلك المواطن طموحات ديمقراطية او بعض العقائد السياسية حتى يصوت، كما انه ليس من الضروري ان لا يكون غير منخرط في السياسة حتى لا يصوت .و بالاستناد على ذلك، يمكن طرح التساؤل المحوري:

- كيف يمكن تفسير السلوك الانتخابي للشباب في ظل متغيرات العملية السياسية ؟ وما مدى إمكانية التحكم في هذا السلوك ؟

3- التساؤلات الفرعية :

- كيف يمكن أن نفهم ونفسر السلوك الانتخابي انطلاقا من المتغيرات السياقية التي تتحكم فيه ؟
- ما طبيعة العلاقة التفاعلية بين الانتخاب والحكم ؟
- ماهي الأسس المفاهيمية التي يمكن الاستناد عليها عند دراسة السلوك الانتخابي؟

4- الفرضيات:

-يحمل الشباب مواقف سلبية حول تاريخ و واقع الممارسة السياسة و الانتخابية في الجزائر تحد من مشاركتهم الانتخابية.

-لا تشجع اوضاع البيئة السياسية الراهنة الشباب على المشاركة الانتخابية.

-تختلف نسب المشاركة الانتخابية عند الشباب باختلاف واقعه الاجتماعي و الاقتصادي المعاش.

5- أسباب اختيار الموضوع:

لا تزال استطلاعات الرأي العام في الجزائر في بداياتها الاولى، حيث نجد ان الابحاث السوسيولوجية الميدانية متواضعة نسبيا، خاصة عند فئة الشباب، و يبدوا الامر طبيعيا حسب البعض نظرا لغياب الديمقراطية السياسية الحقيقية ، حيث تعرف النتائج قبل ان تبدأ الانتخابات وفقا لمنطق الديمقراطيات الشمولية .تأسيسا على هذا النقص في الدراسات السوسيولوجية للسلوك الانتخابي عند الشباب، نقوم بهذه الدراسة التي يمكن لها ان تشكل محاولة متواضعة في مجال البحث عن مضامين السلوك الانتخابي ومحدداته المختلفة في المجتمع الجزائري، و ذلك في ضوء المستجدات السياسية و الاجتماعية المتواترة.

ايضا، نشير إلى أن بعض العناصر الذاتية قد لعبت دورا في اختيارنا لهذا الموضوع، ابرزها الرغبة في معرفة فئة الشباب اكثر، خاصة من ناحية عدم اقبالها اليوم على استعمال وسيلة الانتخاب للتعبير عن ارادتها السياسية، و قد تأكدت هذه الرغبة اكثر بعد الاحداث السياسية التي عرفتها العديد من الانظمة السياسية العربية مؤخرا "ثورات الربيع العربي"، و التي لعب فيها الشباب دورا اساسيا بامتياز.

6-اهمية الدراسة:

بالرغم من اهمية موضوع السلوك الانتخابي عند الشباب اليوم، إلا أن الدراسات الجزائرية التي تناولته قليلة و محتشمة، و هي على قلتها لا تتناوله إلا ضمن اطار موضوع عام . من هنا تنبع اهمية هذه الدراسة الموضوع، حيث انها تحاول البحث عن زاوية يمكن من خلالها مقاربة واقع الانتخاب عند الشباب الجزائري بكل تعقيداته.تتجسد هذه الزاوية في استعمال مفهوم السلوك في السياقات الاجتماعية المختلفة، حيث تساعد هذه الطريقة على تجاوز الكثير من المعوقات الابستمولوجية التي تقف حائلا في الجمع في دراسة واحدة بين الأبنية الاجتماعية المختلفة . معنى ذلك أن السلوك يستطيع أن يربط بين هذه السياقات المتنوعة، و يفتح آفاق لدراسة بعض الجوانب التي يصعب التطرق إليها ربما من زوايا أخرى.

7- اهداف و حدود الدراسة:

من بين الاهداف التي تسعى هذه الدراسة لتحقيقها هي معرفة الخصائص الموضوعية للفئات الشبانية المشاركة او الممانعة في الانتخاب استنادا على المعطيات المتوافرة، ثم تحديد مدى و ابعاد الظاهرة الانتخابية عند الشباب.ايضا، تحاول الدراسة الوصول الى مختلف التصورات و المواقف التي يحملها الشباب حول تاريخ و واقع الممارسة السياسية في الجزائر من خلال تحليل اوضاع البيئة السياسية الراهنة بأبعادها المختلفة. في الاخير،

تحاول الدراسة ان تعرف ما اذا كان الشباب يشكل فئة عمرية متجانسة تتبنى نفس المواقف و الآراء و القيم و تتشابه في سلوكياتها و ردود افعالها السياسية.

بالنسبة لحدود الدراسة ، فهي محصورة من حيث المكان في وسط ثقافي و هو جامعة ادرار، حيث يعتبر هذا الوسط الاقرب الينا، كما انه يضم مجتمع بحث يمثل فيه الشباب اغلبية ، و يعتبر هذا التقدير الكمي على درجة من الاهمية من حيث انه يعكس الثقل الديمغرافي لهذه الشريحة في جامعة ادرار، و هو ما يخدم أهداف البحث .

8- منهجية الدراسة:

تحتاج دراسة الظواهر الاجتماعية و السياسية-خاصة في الدول النامية-الى الاستعانة بإستراتيجية منهجية متعددة المستويات، و من الضروري ان ترتبط هذه الاستراتيجية بالإطار النظري الاشمل لدراسة الواقع الاجتماعي، حيث تتداخل المتغيرات السياسية مع كافة جوانب هذا الواقع الاقتصادية و الثقافية الاخرى.[1]

انطلاقا من ذلك، نلجأ كمرحلة اولى الى استعمال مقاربة سوسيو-سياسية تعتبر ان الظاهرة السياسية هي ظاهرة إنسانية بالدرجة الاولى تتغير من زمن إلى آخر و من مكان إلى آخر ، و هو ما يتطلب دراستها ضمن الإطار الاجتماعي العام الذي نتجت و تطورت فيه ، اذ من العسير تفتيت الواقع الاجتماعي و النظر إليه على أنه مجرد مجموعة من الأجزاء المتفرقة لا صلة بينها، و بالتالي يجب اخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى التاريخية و الحضارية التي انبثقت منها الظواهر السياسية الحالية.

كمرحلة ثانية، نستعمل منهج البحث الميداني ،فبما اننا ندرس السلوك الانتخابي عند الشباب من واقع السياق السياسي و الاجتماعي الخاص بالجزائر، فانه لابد من اللجوء الى منهج البحث الميداني الذي يسمح بدراسة طرق العمل و التفكير و الاحساس الفعلية التي تعيشها هذه الفئة من المجتمع [2] ، كما انه يتيح لنا استخدام مختلف تقنيات البحث الميداني، و تطبيقها على مجموعات كبيرة من السكان التي يستطيع الباحث ان يأخذ منها بالتقريب كل ما يريد ان يكشف عنه. وقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على تقنيات الاستمارة، المقابلة و تحليل السجلات الانتخابية.

---

[1]- محمد علي محمد، **اصول الاجتماع السياسي:السياسة و المجتمع في العالم الثالث الاسس النظرية و المنهجية**،ج1 ،الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية، 1987 ، ص111.

[2]- موريس انجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، ت:مصطفى ماضي و اخرون(الجزائر:دار القصبة .للنشر، 2006، ص101

لتنفيذ هذه المرحلة، نلجأ كخطوة اولى الى استعمال منهج المسح الاجتماعي كطريقة منظمة لتقرير و تحليل و تفسير الوضع الراهن للبيئة محل الدراسة(جامعة ادرار)، و قد سعينا من خلاله الى الحصول على بيانات يمكن تصنيفها، و ذلك للاستفادة منها في عمليات التفسير و التعميم و التوقع .لإنجاز هذه العمليات، استعنا **بالمنهج التحليلي** الذي يساعد على تفكيك الواقع المدروس الى عناصره الاساسية بهدف معرفة طبيعته الاصلية، كما استعنا **بالمنهج المقارن** الذي يقوم على تحديد أوجه الشبه و الاختلاف بغرض الوصول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة انطلاقا من مبدأ أن تشابه الظروف قد يؤدي إلى نفس النتيجة، و قد استعمل هنا بهدف الوصول الى بعض التعميمات.في الاخير، استعنا **بمنهج الاستشراف المستقبلي الذي** يقوم على اجراء تحليل شامل للاتجاهات الماضية و الحاضرة التي أدت إلى الوضع الحالى حتى يمكن التعرف على ديناميكية التطور في المستقبل.

بالإضافة الى المناهج السابقة، استعنا ايضا **بالمنهج الكرونولوجي** Diachronique الذي يهدف الى تتبع تطور مسار ظاهرة ما تاريخيا عبر مراحل زمنية متسلسلة و متعاقبة بشكل منظم، و قد ساعدنا في هذه الدراسة في تتبع تطور ظاهرة الانتخاب في الجزائر عبر المرحلتين الاحادية و التعددية، و يحدث هذا بالرغم من ان موضوع دراستنا هو طرح حالي Synchronique يهدف الى التعرف على خصائص السلوك الانتخابي عند الشباب في فترة زمنية معينة و هي فترة اجراء البحث الميداني سنة 2013 . كما استعنا بتقنية الملاحظة التي شملت اساسا المناسبتين الانتخابيتين الاخيرتين اللتين عرفتهما الجزائر.

9- مفاهيم الدراسة:

تؤطر هذه الدراسة المفاهيم الاساسية الاتية:

-الانتخاب:

تميل مختلف المحاولات في تعريف الانتخاب الى التركيز على وظيفة الاختيار السياسي التي يمنحها للمواطن، و بالتالي عرف على انه شكل منظم من اشكال التعبير السياسي عن ديمقراطية المشاركة السياسية للشعب في تقرير مصيره السياسي و الاجتماعي.و هو ايضا منهج ديمقراطي تعتمده القوى الاجتماعية في النظم الديمقراطية للتعبير عن ارادتها و افكارها و طموحاتها، كما يشكل طريقة للتأثير في صنع القرارات و المشاركة في توجيه الحياة السياسية و التنموية في المجتمع.

في هذه الدراسة، نعرف الانتخاب على انه إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معينة قادرين على تعيين قادتهم، و على تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة[1].

-السلوك الانتخابي:

يعتبر السلوك الانتخابي احد المداخل المهمة لمعرفة خصائص العملية الانتخاب في أي مجتمع ، وهذا نظرا لقدرته على الكشف عن الكيفيات التي يعمل بها النظام السياسي القائم في مجتمع محدد، كما انه يعبر عن خصوصية هذا المجتمع و مشكلاته و عوامل قوته و ضعفه.

في هذه الدراسة، يستعمل هذا المفهوم للإحاطة بالتحديات التي يطرحها مفهوم الانتخاب في السياقات الاجتماعية المختلفة، و بالتالي نعرفه على انه سلوك سياسي يجمع مجموع المواقف و التصرفات و ردود الافعال التي يتبناها المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط التصويت، و ذلك اثناء مناسبة انتخابية معينة، بحيث تؤثر في نهاية المطاف في نتائج تلك الانتخابات.[2]

-الشباب:

نعني بمفهوم الشباب في هذه الدراسة فئة اجتماعية توجد في مرحلة عمرية محددة تمتد من 19 الى 34 سنة.و يتميز افراد هذه الفئة ببعض المميزات و الخصائص النفسية و الاجتماعية و الثقافية التي تجعلهم يختلفون عن بقية الفئات الاجتماعية الاخرى.و من ابرز ما يميز الشباب حيويتهم و حركيتهم في الحياة، و التطلع دائما لكل ما هو جديد، و الثورة على كل ما هو قديم، و ميلهم الدائم نحو تغيير الواقع.

من سمات مرحلة الشباب ايضا، القلق و التوتر و عدم الاستقرار، و لكن بمجرد ما يتحملون المسئولية كالزواج او العمل فان معظمهم يخلدون الى الطمأنينة و الثبات.[3]

10- الدراسات السابقة:

ان للعلم طبيعة تراكمية، فلا يمكن الانطلاق من العدم عند معالجة أي موضوع.من الدراسات التي استطعنا الاطلاع عليها نجد:

---

[1]- ريمون بودون، ف.بوريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ت:سليم حداد (الج ا زئر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1986،ص66

[2]- عادل عباسي،"**واقع النشاط الحزبي في الجزائر و انعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة**"،في:المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع8، 2012 ، ص2.

[3]- السعيد بومعيزة، **اثر وسائل الإعلام على القيم و السلوكيات لدى الشباب– دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة**، اطروحة دكتوراه في علوم الاعلام و الاتصال، جامعة الجزائر، كلية الإعلام و العلوم السياسية، 2005-2006، ص31.

1-الدراسة التي اجراها **مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية CRASC** حول الانتخابات المحلية التي جرت في 29 نوفمبر 2007 باستعمال مقاربة سوسيو-انثربولوجية ميدانية و نوعية . سعت هذه المحاولة الى معرفة المنطق الذي يستعمله المنتخب المحلي في بناء سلطته المحلية في ثلاثة ولايات تقع في غرب البلاد و هي :وهران، غليزان و سيدي بلعباس.

اهم ما وصلت اليه الدراسة هو تأكيدها لظاهرة العزوف الانتخابي عند المواطن الجزائري، خاصة عند فئة الشباب .هذا العزوف يجد تفسيره في عدة عوامل، ابرزها تدهور صورة المرشح في اعين المواطنين نظرا لتصاعد ظاهرة الترحال السياسي و عدم ترسخ الممارسة الانتخابية و الحزبية في الجزائر.

2- دراسة **مراد مولاي الحاج حول الشباب في مدينة وهران** نشرت بعض نتائجها في مقال بعنوان **المجال العام و المشاركة السياسية.)** (توصل الباحث الى تأكيد ظاهرة العزوف الانتخابي عند الشباب، و هو يرد هذا العزوف الى السياق السوسيو-اجتماعي لهذه الفئة من المجتمع، و المتميز اساسا بالإقصاء الاجتماعي في مقابل ضعف اليات الادماج ، صيرورة التغير الاجتماعي و الديمغرافي السريعة التي مرت بها الجزائر خلال العقود الماضية، و التي لم يشكل فيها العنصر المؤسساتي الرسمي إلا حلقة تكملة لتغيرات اصابت عناصر أخرى تتعلق بالرابطة الاجتماعية مثل الأسرة، الحي، المدرسة، النشاط الموازي.

3- دراسة فاطمي فريد فؤاد حول **اثر الوضعية الاجتماعية للشباب الجزائري على المشاركة السياسية** سعت هذه الدراسة الى معرفة واقع المشاركة الفعلية للشباب الجزائري في عملية رسم السياسة العامة للبلاد في ظل اوضاعهم الاجتماعية.

توصل الباحث الى ان النظام السياسي الجزائري تبنى التعددية السياسية ليس كعملية للتحديث والاصلاح السياسي و الديمقراطية الفعلية ، و انما كانت استمرارية للأحادية الحزبية و لكن بثوب مغاير لهدف تأسيس شرعية جديدة، كما ان الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة للشباب تلعب دور حاسم في تدني نسب المشاركة السياسية.في الاخير، يبدوا ان الاوضاع الامنية التي مرت بها الجزائر قد اثرت سلبا على المشاركة السياسية عند الشباب.

4- دراسة حنان مجاهد : السلوك الانتخابي للشباب الجامعي من خلال صفحات الاحزاب على مواقع التواصل الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من طلبة علوم الاعلام والاتصال والعلوم السياسية جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

تهدف الدراسة الى الكشف عن مدى استخدام صفحات الاحزاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي على السلوك الانتخابي للشباب الجامعي وقد تم الاعتماد على أداة الاستبانة من أجل جمع البيانات من المبحوثين وقد تم تقسيم وثيقة الاسئلة الى السمات الديمغرافية للمبحوثين اضافة الى ثلاث محاور هي المحور الاول حول انماط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والمحور الثاني عن استخدام الاحزاب السياسية لمواقع التواصل الاجتماعي أثناء الحملة الانتخابية ، أما المحور الثالث أنماط السلوك الانتخابي

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج ابرزها :

- يستخدم اغلبية افراد العينة موقع الفايس بوك كمما أن النسبة الأعلى يستخدمون هذه المواقع من سنتين الى اربع سنوات واكثر من نصف أفراد العينة يفضلون خدمة الدردشة .
- أكثر من نصف المستجوبين أيدوا استخدام الأحزاب لمواقع التواصل الاجتماعي
- النسبة الاعلى من الذين تابعوا حملات الأحزاب عبر مواقع التواصل الاجتماعي يرون أنها لم تؤثر على توجهاتهم الانتخابية .

11- صعوبات الدراسة:

طريق البحث العلمي تكتنفه عوائق جمة، و من بين هذه العوائق التي صعبت من انجاز هذه الدراسة كانت في البداية قلة الدراسات الاكاديمية الجزائرية في حقل العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي التي تتعلق بمواضيع السلوك الانتخابي و الشباب، خاصة الميدانية منها.

بعد ذلك، ظهر عائق اخر تمثل في صعوبة الحصول على بعض الاحصائيات و المعلومات الخاصة بجامعة ادرار على مستوى الادارات الرسمية، خاصة مسالة الاطلاع على السجلات الانتخابية ، و التي تمت بشق الانفس.في الاخير، نجد بعض العوائق على المستوى الميداني، اهمها صعوبة اقناع الكثير من الشباب بالتعاون معنا لإنجاز هذه الدراسة، و قد ظهر هذا العائق اكثر على مستوى نسب الاستجابة لملا الاستمارات.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للسلوك الانتخابي لدى الشباب

تمهيد

المبحث الاول : مقاربة مفاهيمية للسلوك الانتخابي

المطلب الاول : مفهوم السلوك الانتخابي

المطلب الثاني: الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي

المطلب الثالث : أنماط السلوك الانتخابي

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

المطلب الاول : نموذج التحليل البيئي

المطلب الثاني: نموذج التحليل الاجتماعي

المطلب الثالث : نموذج التحليل الاقتصادي العقلاني

المبحث الثالث : السلوك الانتخابي لدى الشباب

المطلب الاول : الشباب في الدراسات الانتخابية

المطلب الثاني : البيئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي

المطلب الثالث: انعكاسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي على السلوك الانتخابي

خلاصة الفصل

تمهيد :

يعد موضوع المشاركة السياسية من اهم الأسس الفاعلة التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة، بل أصبحت تكسبها شخصية تميزها عن غيرها (الديمقراطية المشاركتية)، وإذا كان الشباب هو محور هذه العملية والعنصر الأساسي فيها فإن نجاحها أو فشلها مرهون بسلوكه السياسي، الذي يتفاعل ويتأثر بعدة عوامل.

ومهما يكن فإن من أهم مظاهر المشاركة السياسية العملية الانتخابية التي بحصول الشباب على حق الترشح والتصويت فيها، يكون صاحب السيادة والقرار، هذا الحق الذي يظهر بموجبه كمشارك فعال في الحياة السياسية أو العكس، وأمام هذه الأهمية البالغة للانتخابات بالنسبة للفرد من جهة والعملية الديمقراطية من جهة أخرى، اتجه الاهتمام إلى دراستها، فظهر علم اجتماع الانتخابات الذي يختص بدراسة الانتخابات، كحقل اجتماعي سياسي، أي الاهتمام بالعامل الاجتماعي في العملية الانتخابية، باعتبار أن من عناصرها (الناخب– المرشح) كائن اجتماعي له خصائصه الاجتماعية التي لها أثر كبير في أدائه، ولقد استطاع هذا العلم أن يطور في الأنظمة الانتخابية، وآليات القياس، كما استطاع الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي الذي أصبح أحد أهم محاور هذا العلم، بدأ الاهتمام به مع ظهور المدرسة السلوكية، والتي بانتقالها إلى المجال السياسي بدأ الحديث عن السلوك السياسي، وذلك بالبحث في الأفعال والأعمال وردود الأفعال السياسية، وهذا ما دفع إلى التساؤل عن السلوكات التي تصدر عن الناخب أثناء أدائه للواجب، فبدأ الاهتمام بالسلوك الإنتخابي، بغية التعرف على أهم مظاهره، والعوامل المؤثرة فيه.

إن الأهمية البالغة للانتخابات في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، تقودنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، ولا شك بأن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من أهم تلك المواضيع على اعتبار أنه لم يتشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في النهاية سلوكا محددا.

المبحث الاول : مقاربة مفاهيمية للسلوك الانتخابي

إذا انطلقنا من المسلمة التي ترى أن السلوك الانتخابي كغيره من السلوكيات الإنسانية الأخرى قابل للتفسير و الفهم، فان هذا الأمر يتطلب منا تحديد مفهوم السلوك الإنساني في البداية، ثم كيفية تطبيقه في دراسة الانتخابات، و أخيرا التعرض إلى أهم الأعمال العلمية التي تمت في هذا المجال .هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الاول : مفهوم السلوك الانتخابي

لقد أصبح موضوع السلوك الإنساني من المواضيع الأساسية للبحث على اعتبار أنه يقبل الخضوع للملاحظة، فهو يمثل الاستجابة لمثير ما وفقا للمعادلة النفسية المأثورة التي يقوم عليها التحليل السلوكي: مثير – كائن حي– استجابة، مما دفع إلى الاهتمام أكثر بالدراسات السلوكية في حقل الدراسات الاجتماعية كمدخل واقترابات للتحليل.

والسلوكية":هي حركة فكرية تعتمد السلوك كوحدة تحليل، وبصيغة أخرى الاقتراب السلوكي هو محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات وفق مبادئ وقواعد محددة وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث".[1]

يعرف السلوك على أنه ":كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة، موجهة نحو إشباع حاجاته النفسية أو أفعال عشوائية، كاستجابات تلقائية لمنبهات اجتماعية أو غير ذلك انطلاقا من رغبة ذاتية في التعبير عن الكيان الذاتي للشخصية."

إن دراسة السلوك الإنساني لا بد وأن تأخذ في الاعتبار طبيعة وخصائص الموقف، ومن ثم لا نتوقع أن نجد تفسيرا نمطيا يصلح لكل الناس في كل المواقف .معنى هذا أن العلوم السلوكية لا تدرس السلوك في فراغ لكن تدرسه في واقع محدد[2].

بانتقال المدرسة السلوكية إلى المجال السياسي بدأ الحديث عن السلوك السياسي، وذلك بالبحث في الأفعال والأعمال وردود الأفعال السياسية، والتي تصدر عن رجال السياسة بغية التوصل إلى أهم الدوافع التي

[1]– الجوهري مُحَمَّد وآخرون، علم الاجتماع دراسة علم الاجتماع والاتصال ، الاسكندرية ، دار المعرفة ، 1994، ص66

[2]– صابر عبده ربه ، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، ط1، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003، ص34.

أدت لهذه السلوكات، وهل يمكن أن تتكرر هذه السلوكات إذا ما تكررت الظروف التي وجدت فيها أو الأدوار.

في البداية يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة الجديدة فقد بدأ بإحياء الاهتمام السيكولوجي في الدراسات السياسية، حيث يدرس مساهمة الناس السياسية والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة.

إن السلوك السياسي نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي، و يخضع إلى نفس شروطه، مواصفاته أحكامه و قوانينه، إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم القيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه، و إشباع طموحات وتطلعات أفراده و التي يجب أن تنسجم مع طبيعة النظام الاجتماعي، التي تحاول القيادة السياسية تعزيزه والحفاظ على نهجه من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وفي نفس الوقت تعمل جاهدة على ترسيخه وتنميته وتطويره، إن السلوك السياسي هو ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير.[1]

إجمالا يمكن القول بأنه عبارة عن مجموع التصرفات و الأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه عملية أو موضوع سياسي معين، أو تلك التي يؤديها القائمون بالنظام السياسي من صناع القرار و موظفين و كذا الهيئات السياسية الرسمية و غير الرسمية .تنبع أهمية دراسة السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه، من كونه سلوكا جماعيا إحصائيا، يتيح للمرء من خلال تحليله معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنبا إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات، من أجل فهم الأسس التي بنى عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم[2].

ولقد أصبح هناك علما يسمى بـ: علم السلوك الانتخابي، هو علم دراسة الإنتخابات وأنماط التصويت، والسلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية (حول نوايا التصويت لدى

[1] – عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي النظرية والواقع، الاسكندرية، دار المعارف، 1994 ص30

[2] – عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف ، ج2، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 2002، ص86.

الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الإنتخابات، وسهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء الأنماذج، كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الإنفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية.

تعتبر دراسة السلوك الإنساني من اعقد و أصعب الدراسات في العلوم الاجتماعية نظرا لطبيعة النفس البشرية التي يصعب التكهن بمحتواها من جهة، و صعوبات التعميم المطلق بسبب الفروق الفردية التي (تظهر بالرغم من تشابه التعرض للتأثيرات البيئية من جهة أخرى.[1]

انطلاقا من ذلك، نجد عبارة السلوك الإنساني تجمع في مضمونها كل ما يصدر عن الإنسان من سلوكيات في مختلف الأنشطة و المجالات ، و هي تنبع أساسا من أن الإنسان كائن اجتماعي ، و أن إنسانيته هذه بما فيها من جوانب شعورية أو لا شعورية لا تتحقق إلا في ظل وسط اجتماعي.

لكن، و بالرغم من هذه الصعوبات، فإننا نجد أهمية في دراسة السلوك الإنساني، و هي اهمية تنبع من أن الباحثين يميلون عادة إلى تحليل الأنظمة الاجتماعية بدل تحليل الإنسان الذي هو الأصل .هنا يرى جراهام والاس –عندما حاول دراسة الطبيعة البشرية في السياسة– أن الباحثين لو ركزوا جهودهم اكثر على معرفة العلاقة بين الطبيعة البشرية و السياسة، فان هذا لن يؤدي إلى معرفة أوسع و أعمق للأنظمة (السياسية فحسب، بل سيفتح أمامهم كنز من الابتكار السياسي و الاجتماعي.

من اجل ذلك، جندت العلوم الإنسانية و الاجتماعية كل الوسائل النظرية و المنهجية المتاحة لدراسة السلوك الإنساني، كل حسب مجاله، و هذا بهدف تفسيره و فهمه لتوجيهه نحو الوجهة السليمة التي تخدم صالح الفرد و الجماعة .و عليه، أصبح السلوك الإنساني محل انشغال الباحثين، و خضع بذلك للدراسة العلمية، أي ان هناك علوم سخرت لتطوير مبادئ تسهم في فهم السلوك الإنساني. [2]

[1]– فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي(ترجمة مُحَّد عرب صاصيلا) ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص72.

[2]– جمال شحاتة حبيب، السلوك الإنساني و البيئة الاجتماعية مصر:المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص9.

المطلب الثاني: الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي

إن أهمية الرهانات التي تطرحها الانتخابات في النظم السياسية، إضافة إلى وجود طلب اجتماعي هام فيما يتعلق بضرورة تحليل الانتخابات و تحديد السلوكيات الاجتماعية التي تتحكم بنتائجها (خاصة من قبل النخب الحاكمة، وسائل الإعلام و الأحزاب السياسية) أدى إلى نشوء علم يهتم بدراسة هذه الظاهرة.

هنا، نشير إلى أن التحليل العلمي للسلوك الانتخابي نشا و توسع بشكل مبكر نسبيا في البلدان الغربية لأسباب تتعلق بالأهمية السياسية للاستشارات الانتخابية في هذه البلدان [1].

فنجد من بين المؤلفات الرائدة في هذا المجال " اللوحة السياسية لفرنسا الغربية في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة لاندريه سيجفريد عام 1913. اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليلي فضل المقاربة الجغرافية من اجل تفسير السلوك الانتخابي، و قد تم ذلك من خلال مقارنة خرائط تصور جغرافية الأرض (من حيث إن كانت غرانيتية أو كلسيه، السكن إن كان مبعثرا أو مجمعا، نظام الملكية إن كانت كبيرة أو صغيرة و مستثمر مباشرة أو غير مباشرة) مع السلوك الانتخابي على أساس الانقسام الثنائي يمين أو يسار .[2]

لكن يبدو ان الولادة الحقيقة لعلم اجتماع الانتخاب انطلقت في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا بفضل جهود المدرسة السلوكية التي أدخلت إلى حقل علم السياسة في سنوات الأربعينيات من القرن الماضي، و طورت تقنيات منهجية ساعدت على فهم أكثر لسلوك الناخب خاصة تقنيات سبر الآراء، المقابلات الغير الموجهة، و التقنيات الإحصائية و النماذج الرياضية فالمدرسة السلوكية اعتبرت السلوك السياسي هو وحدة التحليل الأساسية و ليست المؤسسات، و في هذا الصدد ركزت على دراسة السلوك الانتخابي، و عملت على تكديس بيانات هائلة بشأنه. كما عملت على تجاوز أدوات الاقترابات التقليدية ، و استخدمت بدلها أدوات البحث الأمبريقي، كالقياس و المقابلة و المؤشرات الكمية المختلفة

يحدث هذا بالرغم من الانتقادات التي تعرضت لها المدرسة السلوكية ، سواء من ناحية تركيزها على التقنيات ومناهج البحث بدل محاولة معالجة المشاكل الحقيقة ل لمجتمع، و تحفظها على الأوضاع القائمة، إلا

[1] – مُحَمَّد تامر كامل ، اشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان، في مؤلف حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، يروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000، ص66.

[2] – فيليب برو، مرجع سابق،ص.85

أنه لا أحد ينكر الدور الذي قدمته في سبيل تطوير دراسة السلوك الانتخابي، خاصة في المجال التقني و الامبريقي الذي كانت في أمس الحاجة إليه[1].

و لعل أول من دشن هذا الطريق في هذا الإطار هو بول لازارسفيلد الذي استعمل طريقة السبر المكرر Sondage par panal من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1940وألف على إثرها كتاب سماه " خيار الشعب ": كيف ينظم الناخب عقله أثناء الحملة الرئاسية. لقد طمح هذا الكتاب في البداية إلى محاولة فهم الطريقة التي يتشكل ، يتحول و يتطور بها رأي الناخب تحت تأثير الدعاية الاعلامية التي يخضع لها، لكن فوجئ الباحثون عندما وجدوا أن الكثير من الناخبين قد اتخذوا قرار تصويتهم قبل انطلاق الحملة الانتخابية و التعرض لوسائل الدعاية متأثرين بالمحيط الذي يعيشون فيه، و منه استنتج هؤلاء الباحثون الى أن الفرد يفكر سياسيا كما يكون اجتماعيا.

بعد ذلك ،جاءت دراسة أخرى رائدة نشرت في كتاب بعنوان الناخب الأمريكي" لتؤكد هذه النتائج، ولو أنها سعت الي التركيز أكثر على الخصائص النفسية للناخب في الأخير جاءت دراسة Anthony Downsعام 1957 لتكمل النظرة في عملية تفسير السلوك الانتخابي من خلال تركيزها على الناخب العقلاني و استعمال المتغيرات الاقتصادية[2].

غير أن الإشكالية الرئيسية التي كانت تدور حولها الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي هي: هل يمكن اعتبار الدراسة المنظمة لسلوك الناخبين كتخصص سوسيولوجي؟ أي كيفية نقل مفهوم السلوك المستخدم في علم النفس إلى مجال السوسيولوجيا.

هنا يرى Frangois Goguel إن التحليل السوسيولوجي للسلوك الانتخابي يركز على دراسة البنى السوسيو–مهنية الحاضرة أو الماضية للناس المعنيين، و كذلك نمط حياة الجماعات الاجتماعية أين ينتمي الفرد، لان هدف كل دراسة للسلوك الانتخابي هو البحث عن وصف التركيبة الاجتماعية بواسطة المهنة، الجنس، السن، نمط السكان و الانتماء العقدي للجسم الانتخابي و الأحزاب السياسية المختلفة.

[1]– طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجيا المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، 2000، ص113.

[2]– رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي، العدد206، 1996، ص34.

انطلاقا من ذلك، حاول هذا الباحث التفرقة بين سوسيولوجيا السياسية و الانتخاب، على أساس أن الأولى تركز على حياة و فعل الجماعات المختلفة من ناحية التأثير الممارس على الحياة السياسية خاصة في المناسبات الانتخابية، أما الثانية فهي تركز على فعل تصويت الفرد من اجل مرشح او مرشحين لحزب ما. إن هذا يشكل ما يسمى بالسلوك أو الفعل الفردي الذي يكون صاحبه خاضع جزئيا و غالبا بلا وعي- لتأثير الجماعة، و مهمة قياس درجة هذا التأثير بالنسبة لمجموع الناخبين في إقليم ما تشكل واحدة من أهداف كل دراسة للسلوك الانتخابي[1].

لكن، يرى نفس الباحث أن المشكل الوحيد الذي لازالت تعاني منه الدراسة العلمية للسلوك الانتخابي يتمثل في إشكالية المنهج، و الصعوبات الميدانية التي تطرحها بعض التقنيات. هنا نعرض لبعض من هذه المشاكل كالآتي :

1-مشكلة الحصول على نتائج الانتخابات و عرضها بشكل يسمح بالمقارنة. هنا تطرح طبيعة، عدد وانتظام الأحزاب المشاركة في الانتخابات صعوبة معتبرة، بحيث انه إذا كان عددها كبير و متغير من انتخابات لأخرى خاصة إذا كانت الفروق البرامجية و الإيديولوجية بينها طفيفة- فان عملية عرض النتائج هنا و المقارنة فيما بينها تتعقد.

2-مشكل التصنيفات المسبقة التي تعتبر ضرورية لكل دراسة ولكنها مع ذلك قد تكون مضللة في بعض الأحيان. فتصنيف يمين /يسار مثلا لا يحمل نفس المعنى الذي يحمله في الدول الغربية في جميع المجتمعات.

3-طريقة حساب نسب المشاركة و الامتناع في الانتخاب، إذ انه يجب أن تحسب بالرجوع إلى عدد المسجلين و ليس إلى عدد المصوتين، و إتباع أي طريقة أخرى يعني وجود نية لإخفاء المقاطعة الانتخابية، هذا بالرغم من أن التغيرات في نسب الممتنعين تشكل واحدة من عناصر السلوك الانتخابي.

4-نجد مشكل أخر تطرحه عملية استخدام الخرائط البيانية في حالة التمثيل البياني، و هو إشكال يتعلق بعدم تساوي الكثافة السكانية بين المناطق، فالخريطة تعطي اعتبار لكل وحدة إقليمية بالرجوع إلى مساحتها و ليس بالعلاقة مع سكانها، و عليه الحزب القوي في مقاطعة كبيرة و لكنها اقل سكانا يظهر ذا أهمية من ذلك الذي يسيطر على منطقة حضرية مثلا.

[1]- عبد النور ناجي، المدخل في علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007، ص123.

5-أيضا الاعتماد على القوائم الانتخابية من اجل معرفة المرشحين و أصولهم الاجتماعية يطرح مشكل عمومية و سطحية هذه المعلومات.

6-يمكن لمسوح الراي العام أن تؤثر على نتائج الانتخاب، لان ظواهر الرأي السياسي لا تكون تلقائية، فهناك فعل منتظم يمارس من اجل توجيه الانتخاب مثل أراء الصحف الحزبية و مراكز الإعلام.

7-نجد مشكل المستوى الذي يجب أن يحلل على أساسه السلوك الانتخابي، اي هل يجب إن يحلل على مستويات كبرى أو على مستويات اصغر؟[1]

هنا يرى البعض بان دراسة السلوك الانتخابي لابد و أن تجرى على مستوى اصغر، و ذلك حتى تصل إلى مستوى من الدقة ،مثل الوحدات الإقليمية التي تعتبر أكثر انسجاما من اجل ان تكون صالحة للمقارنة فيما بينها، و تسمح بإقامة علاقة بين المتغيرات السياسية و بعض من تلك العوامل التي يمكن ان تؤثر على الانتخاب. و الدراسة على مستويات أكبر تعوق عملية الوصول إلى استنتاجات عامة، بل و توحي بوجود ثبات خادع في حين أنها متغيرة.

لكن هناك من يرى انه كلما نزلنا إلى أسفل كلما أمكننا لمس الاعتبارات الشخصية، و لا نكون حينها في ميدان السوسيولوجيا بل في البسيكولوجيا الفردية او في دراسات علم النفس الفردي. و من اجل اكتشاف العوامل الجماعية التي تؤثر على السلوك الانتخابي يجب الصعود إلى فوق لأدراك البنى المختلفة من اجل القيام بالمقارنات الضرورية.

8-هناك من يرجع صعوبة البحث في مجال سوسيولوجيا الانتخاب إلى الاختلاف الموجود بين السوسيولوجيا و البسيكولوجيا (علم النفس) في تناول السلوك الإنساني. فالمقترب البسيكولوجي يدرك الظاهرة في الوقت التي تنتج فيه او عندما تكون المواقف السياسية السوابق المباشرة للانتخاب. لهذا معرفة هذه المواقف، اتجاهها، و درجة كثافتها تسمح بتوقع السلوك السياسي و لكن لا تسمح بتفسيره. أما المقترب السوسيولوجي فيدرس الفعل الفردي الذي يكون صاحبه خاضع جزئيا و غالبا بلا وعي لتأثير الجماعة[2].

لكن يبدو أن المقتربان يقومان على نفس الواقع، بحيث أن كل واحد منهما يتناول الظاهرة على مستوى مختلف من التفسير فقط، و بالتالي فهما متكاملان، إذ أن دراسة المرور إلى الواقعة الاجتماعية لا يتم

[1] - محمد محمد جاب الله عمارة ، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة ، رؤية سياسية للقرن الحادي والعشرين ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص78.

[2] - داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002، ص42

إلا من خلال العملية البسيكولوجية، كما أن المواقف نفسها لا تنتج إلا بواسطة متغيرات محددة بواسطة الخصائص السوسيولوجية للأفراد عموما، إذا ما أردنا تجاوز قضية الصعوبات التي تواجهها عملية دراسة السلوك الانتخابي، و التي هي صعوبات منهجية و تقنية، تواجهها كل العلوم الاجتماعية بدرجات متفاوتة، يمكن القول انه قد أصبح هناك علما يسمى بعلم السلوك الانتخابي، و لو بدرجة نسبية. هذا الأخير هو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت، و اتجاه السلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، و يمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين، و سهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، و تدقيق أساليب و عمليات تحليل البيانات و برامج بناء النماذج، كما يدرس هذا العلم عملية التصويت و الاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الاتفاق العام و الحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية.[1]

المطلب الثالث : أنماط السلوك الانتخابي

1 .التصويت: إن التصويت هو آلية يستخدمها المواطنون في كثير من البلدان لاختيار قاداتهم، فهو وسيلة أساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، كما يعد التصويت قيام المواطن باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو توجد في بعض مناصب اتخاذ القرارات وله عدة أشكال: كالتصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، التصويت الباطل والتصويت بالمراسلة أو بالوكالة. وغالبا ما يجري التصويت ضمن عملية انتخاب، تتم على المستوى الوطني أو المقاطعة، وهو لا يقتصر على تحديد واختيار الحكام، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق النواب والممثلين، إضافة إلى وظيفتين أساسيتين، هما:[2]

- عطاء الشرعية للسلطة الحاكمة.
- تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز حق المشاركة.

[1] – حمادة ابراهيم بسيوني، استخدام وسائل الاعلام والمشاركة السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، جامعة القاهرة ، 1995، ص46.

[2] – عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ، ط8، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص151.

لذلك تتميز الديمقراطيات الحديثة بسعيها المستمر بتوسيع مشاركة المواطنين في الإنتخابات، بعدما كان حق الإنتخاب في البداية محصورا على فئات معينة في معظم الدول، وعليه يعد التصويت أحد أهم أنماط المشاركة السياسية، فهو عبارة عن السلوك الذي يجسد قيام المواطن البالغ بالمفاضلة بين المرشحين في الإنتخابات، إذ تعول الدول النيابية كثيرا على السلوك التصويتي، على اعتبار أن ذلك يرتبط بالممارسة الفعلية للديمقراطية، و في المقابل لا يقتصر التمتع بهذا الحق على نظم الحكم الديمقراطية، وإنما يشمل ولو بصورة محدودة النظم الشمولية .

فالانتخابات عملية لا تميز النظم الديمقراطية فحسب، و إنما تتميز النظم الديمقراطية بنظم انتخابية نزيهة و دورية و ذات شفافية تحقق الإرادة الديمقراطية.

2. أنواع التصويت: سوف يتم الاعتماد على الأساس العقلاني في الأداء الانتخابي للمواطنين كمعيار في عملية التصنيف، و التمييز بين أنماط السلوك الانتخابي[1]:

1.3التصويت العقلاني: تعتبر العقلانية موقف فكري عام يقيم معتقداته على أساس سلطة العقل و تعود جذوره إلى ديكارت(1596 - 1650) و ينطلق منظرو نظرية الاختيار العقلاني من افتراض أن كل إنسان هو شخص عقلاني في اختيار أكثر الوسائل نجاعة لتأمين أهدافه، فالعقلانية ترى أن كل فرد يريد تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه، لكن حين تكون الموارد محدودة فإن عليه أن يقوم باختيارات معقدة بين مجموعة من البدائل المتنافسة، إن هذا المفهوم يدفعنا إلى التساؤل عن مفهوم التصويت العقلاني و آلياته و محدداته.

يرى "بوفالو "Buffalo Sorvey بالرغم من أن التصويت في الإنتخابات قد ارتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية)، إلا أنه يعتبر عملا يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام، أكثر من كونه عملا يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي.

ويعرف "ستيوارت ميل "Stewort mil التصويت بأنه وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي.[2]

[1]- عبد الغني بسيوني، النظم السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، د.س.ن ، ص123.

[2]- السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا ، ط3، دار المعارف القاهرة ، 1984 ، ص60.

ومن خلال هذين التعريفين نستنتج أن عملية التصويت تستلزم قدرا من العقلانية عند أدائها وفكرة التصويت العقلاني تعني أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات، ولذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير.

.2.3التصويت اللاعقلاني: تكشف الاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب، وهذا التردد ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين، فإذا كان التصويت هو عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل الناخب بها بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي. ولهذا فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي معطيات أو دوافع أو قناعات، يرمي من خلالها تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت.

3.3الامتناع عن التصويت والامتناعية :تتبنى نظم سياسية كثيرا مبدأ التصويت الإجباري، وهذا يعني إلزامية الناخب بأداء التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، وإذا كان أنصار نظرية الانتخاب كحق قد رفضوا التسليم بهذه الفكرة، فإنه على العكس تماما من جانب أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة، إذ منحوا المشرع سلطة جعل التصويت إجباريا، وهي فكرة تعني نهاية ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ يسلم البعض بأن التصويت الإجباري يعمل على معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات المتوازية، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعها، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يرهب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها. باعتبار أن إتباع أسلوب التصويت الإجباري يعني أن التصويت سوف يكون بسبب الخوف لا الإدراك وهو ما يتطلب دراسته، وتنميطه وتحديد أسبابه ومن ثم معالجتها، إن دراسة هذه الظاهرة يستلزم توضيحها بتحديد مفهوم الجسم الانتخابي (Le Corps Electoral)و هو مجموع المواطنين المستوفين شروط اكتساب الحق الانتخابي والمسجلين في القوائم الانتخابية ، كما يتطلب في الوقت نفسه تعريف الامتناع والامتناعية وحصر أهم أسبابهما والسبل الكفيلة لمعالجتهما[1].

[1]–محمد السويدي ، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990، ص149.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسلوك الانتخابي

المطلب الاول : نموذج التحليل البيئي

تحظى عملية التحليل البيئي بأهمية بالغة عند تقييم المؤسسة نظرا لأنها تؤدي إلى تحقيق ما يلي :

تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة، وبالنظر إلى إمكانات وخبرات وموارد هذه الأخيرة تتم المفاضلة بين الفرص التي يمكن استغلالها وأي الفرص الممكنة استبعادها .يساعد التحليل البيئي على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها. تحديد ما يسمى ب: القدرة المميزة للمؤسسة والتي تعرف على أنها القدرات والموارد التي تمتلكها المؤسسة

يعد التحليل البيئي ضرورة ملحة، الهدف الرئيسي من التحليل البيئي هو معرفة أربعة مفاهيم أساسية؛ نقاط القوة والضعف الداخلية، الفرص والتهديدات حيث تساعد هذه الدراسة على تحديد الأهداف التي يجب تحقيقها، المتاحة ونطاق السوق المرتقب، وأنماط القيم والعادات والتقاليد السائدة. القيام بدور فعال تجاه نمو وتطور الاقتصاد الوطني. سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، للتجارة في السلع والخدمات، مسيري المؤسسة :والذي هم في حاجة إلى الإحاطة بأدائها أو ببحوث عن ضمان دقة الاستراتيجية الموضوعة الأنشطة، منتجات، كما يمكن أن يطلب من قبل:

الدولة: وهي ترغب في التعرف على وضعية المؤسسة، قبل اتخاذ قرار تعيين (تطهير، المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في التحليل البيئي

تستغرق عملية التحليل البيئي زمًنا طويلا كما تتطلب إنفاقا كبيرا عليها وقد تكون تكلفة الحصول على هذه المعلومات والإحصاءات كبيرة بحيث لا تستطيع بعض المؤسسات الصغيرة الحجم تحملها، يثبت بصورة مؤكدة أن وجود هذه المعلومات والإحصاءات سوف يؤدي إلى ربحية المؤسسة على المدى الطويل[1] .

المطلب الثاني: نموذج التحليل الاجتماعي

التحليل الاجتماعي هو جزء لا يتجزأ من علم الاجتماع .بفضل التحليل ، يتم تفسير البيانات الرئيسية ، ويتم تحليل المشكلات الفعلية في المجتمع ، ويتم البحث عن حل شامل لها.

[1]- صابر عبد ربه ، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002، ص136.

يحدث التحليل الاجتماعي من خلال دراسة متعمقة للبيانات الاجتماعية التجريبية الرئيسية، والبيانات التجريبية الاجتماعية هي البيانات التي تميز حقائق اجتماعية محددة ؛ تظهر البيانات بالشكل الذي تظهر به هذه الحقائق أمام الباحث ، وبعد تحليل طويل ومعالجة تظهر أمام بقية المجتمع.

يمكن تقديم البيانات الاجتماعية في التحليل في عدة أشكال رئيسية:

- أولاً ، يمكن أن تكون مجموعة من الأرقام التي تهدف إلى تمييز كائنات معينة.
- ثانيًا ، البيانات الاجتماعية هي مجموعة كاملة من المؤشرات التي تعكس بعض العلاقات الشخصية أو بين المجموعات.
- ثالثًا ، نتائج المقارنة الزوجية المتسقة من قبل المستجيبين لأي عمليات أو ظواهر (بمعنى آخر ، هذه طريقة للمقارنة الزوجية وتحليل البيانات الاجتماعية.(
- رابعًا ، يمكن أن تكون مجموعات من عبارات معينة أو نصوص وثائق أو بطريقة أو بأخرى نتائج مسجلة لملاحظات السلوك اللفظي أو غير اللفظي للفرد.

في عملية التحليل الاجتماعي ، يتم تشكيل ثلاثة نماذج رئيسية: نموذج محتوى مسبق ، ونموذج مفاهيمي ، ونموذج رسمي.

يهدف النموذج المفاهيمي إلى حساب الأشياء المدروسة ، وكذلك السمة الرئيسية لمؤشراتها .بالإضافة إلى ذلك ، يتم إجراء التحليل الاجتماعي باختيار صارم للمؤشرات وكذلك بمبدأ تفسيرها .نقطتان مهمتان للغاية هنا: العلاقات السببية ، وكذلك العلاقات الإحصائية (اختيار طريقة محددة للتحليل الاجتماعي).[1]

المطلب الثالث : نموذج التحليل الاقتصادي العقلاني

نظرية التحليل الاقتصادي العقلاني والمعروفة أيضا باسم نظرية الاختيار أو نظرية العمل العقلاني هي منهج لفهم المقاصد والوسائل، وإن كان التركيز فيها على الوسائل وتفترض التسليم بالمقاصد كثوابت، كما تفترض مواجهة الفرد لمحددات فيزيائية واقتصادية ومنطقية. تحاول هذه النظرية أن تبين الطريقة التي نختار بها أفضل الوسائل (الأفعال) لتحقيق المقاصد، والمعايير التي نفاضل بها بين الخيارات المتاحة لنا من الأفعال في إطار المحددات المختلفة التي تجابه الشخص. وهي كنظرية وصفية تحاول أن تجد تفسيراً للأفعال التي تقع من

[1]– عبد الله مُحَمَّد عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت ، دار النهضة العربية ، 2001، ص123.

الأفراد وتتبين ما إذا كانت أفعالاً عقلانية، أي هي الخيار الأفضل للشخص الذي قام بها لتحقيق أهدافه التي قصدها .

ولهذه النظرية تطبيقات واسعة في مجال الاقتصاد، وكذلك في مجال العلوم السياسية لا سيما نظرية الاختيار العام، وكذلك في علم النفس وعلم الاجتماع .وللنظرية أيضاً أوجه قصورها، وهناك نقد كثيف وجه إليها، إلا أنها رغم ذلك تظل الآن الأمل الذي يتعلق به علماء العلوم الاجتماعية الغربيون في توحيد القاعدة النظرية لجميع العلوم الاجتماعية.

المبحث الثالث : السلوك الانتخابي لدى الشباب

المطلب الاول : الشباب في الدراسات الانتخابية

إن مرحلة الشباب هي أخصب مراحل العمر، وهي مرحلة العطاء وهم الثروة الثمينة التي لا تعوض، وهم تاج وعز الأوطان بصلاحهم تنهض البلدان، والشباب في أي مجتمع من المجتمعات عنصر حيوي في جميع ميادين العمل الإنساني والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي، وهم المحرك الرئيس الفعال لأي إصلاح أو تغيير في المجتمعات ودوماً يشكلون الرقم الأصعب في أي ثورة إصلاحية، وأداة فعالة مهمة من أدوات التطور الحضاري للمجتمع، وهم همزة الوصل بين الماضي والمستقبل وهم الحاضر الذي يصنع المستقبل.

عندما نتابع الاحصائيات نجد أن نسبة الشباب في أغلب البلدان تتجاوز 50 %وبعضها تتجاوز 60% إلا أن مشاركتهم في صنع القرار ضئيلة جدًا وقد تكاد تكون معدومة في بعض البلدان. مَنْ يرُيد المسْتَقْبلْ وَيخَطِطْ لهُ لا بُدَّ أَن يضَعْ الجِيل اَلجَدِيد في أَعلى أولَوِياتِهِ

أمست ظاهرة الاهتمام بالشباب ظاهرة محلية وإقليمية وعالمية لاعتبار الشباب شركاء صناعة الحاضر وكل المستقبل ولهم دورٍ بارز ومميز في دعم مسيرة المجتمع، وتفعيل العملية التنموية الشاملة لاعتبارات بشرية وتنموية وسياسية وغيرها[1].

ومع أن التفكير في قضايا الشباب، ومشكلاتهم واهتماماتهم، وتوجهات ومحاولات إيجاد الحلول الملائمة على الأقل محاولات قديمة، إلا أن النصف الثاني من القرن العشرين شهد تزايداً ملحوظاً بالاهتمام بهذه المسألة من قِبل العديد من المختصين كعلماء الاجتماع والنفس والتربية ورجالات الخدمة الاجتماعية وكل المهتمين بالقطاع الشبابي، إلى الحد الذي أدّى إلى ظهور ما يسمى بثقافة الشباب كثقافة فرعية متميزة، والتي تشير إلى وجود فكر وقيم واتجاهات وعادات تميزهم عن سائر الفئات الأخرى.

وعليه فالمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقانة والمعرفة

[1]– عبد الهادي الجوهري، أصول علم الإجتماع السياسي.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1996،ص143

الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، دولة الحق والقانون والمؤسسات.

المطلب الثاني : البيئة السياسية وأثرها في السلوك الانتخابي

تتضمن البيئة السياسية العديد من العوامل التي تشكل منبع السلوك السياسي، وأهم هذه العوامل الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، حيث تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وأثرها الكبير في الدفع للمشاركة، وما قد ترتبط به هذه الثقافة من تميز سلالي لأفراد ذلك الوسط الإجتماعي.

إضافة إلى متغير الثقافة السياسية فإن عامل التنشئة السياسية يعكس أثره على الفرد داخل مجموعته المتماثلة، فتحت ضغوط داخل المجموعة يمكن التوقع عن سلوكه وسلوك الآخرين في المؤسسات السياسية.

في هذا الإطار تجدر الإشارة أن البيئة السياسية الداخلية المحيطة بالنظام السياسي متعددة العوامل، غير أن التركيز سيكون على العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة[1].

والمشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقانة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، دولة الحق والقانون والمؤسسات.

المطلب الثالث: انعكاسات الوضع الاجتماعي والاقتصادي على السلوك الانتخابي

إستحوذت العلاقة بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والمشاركة السياسية عامة والسلوك التصويتي خاصة بإهتمام المشتغلين في مجال النظرية السياسية والإجتماع السياسي.

فقد عنيت هذه الدراسات بتوسع دائرة المشاركة السياسية والمشاركة الإنتخابية من جانب، وسمحت بتحديد متغيرات الوضع الإقتصادي والإجتماعي المؤثر عليها من جانب آخر، ومن هذه الدراسات نذكر

[1] – عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2.القاهرة: مكتبة الآداب، 2006، ص325.

دراسة لسيمور ليبست التي أكد فيها على العلاقة بين الضغوط الإجتماعية الممارسة على الفرد وحمله على التصويت، إضافة إلى دراسة كارل دويتش التي توصل من خلالها إلى أثر التعبئة الإجتماعية في العملية السياسية...الخ.

بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على بعض المحددات السوسيوإقتصادية للسلوك الإنتخابي وهي: الولاء القبلي والعشائري والنظام التعليمي، إضافة للمستوى المعيشي للأفراد[1].

1- الولاء القبلي وتأثيره على السلوك الإنتخابي

إن الفهم المتكامل لمعالم العملية السياسية لا يتأتى إلا من خلال دراسة بنية العلاقات الإجتماعية السائدة، وبإعتبار أن الإنتماءات والولاءات القبلية والعشائرية مازالت أحد المحددات الأساسية للعلاقات بين الفرد والجماعة من ناحية، وبين الفرد والدولة القطرية من ناحية أخرى في المجتمعات العربية لذا فان دراسة هذا الجانب تمكن من بيان مدى تأثير هذه الولاءات والانتماءات على السلوك الفردي بصفة عامة والسلوك الانتخابي بصفة خاصة.

لقد كانت النزعة القبلية محل نقد من طرف النخب السياسية بإعتبارها طرفا ينازع الإيديولوجيا الوطنية والقومية، حيث يرى ريكاردو بوكو (Ricardo Bocco)أن إحدى خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي تتمثل في حضور القرابة وتوحدها مع التعبيرات السياسية، وهذا مادفع الباحثين في العلوم الإجتماعية وخاصة علماء السياسة إلى بحث مفهوم النزعة القبلية لتفسير الكيفية التي تنتقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي وتتحول إلى ميادين للعمل السياسي.

يشكل الولاء القبلي أحد التوجهات الأساسية في المجتمعات العربية، حيث نجد تجسيدا لهذه الولاءات مع التعبيرات السياسية، مما يضفي نوعا من التوجيه لسلوك الفرد خاصة على مستوى التعبيرات السياسية، بناء على ذلك فإن هذه الولاءات والإنتماءات القبلية تعد محددا أساسيا للسلوك الإنتخابي.

2- النظام التعليمي و السلوك الانتخابي

يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الإجتماعية والثقافية، كما أن التعليم إضافة إلى دوره في عملية التنمية، فقد أصبح أداة لغرس

[1]- حسن صعب ، علم السياسة، ط4، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1976، ص88.

ونشر المهارات والأفكار، جنبا إلى جنب مع الأنماط الثقافية الجديدة ، وهو ما يمكن الفرد من التكيف مع محيطه الإجتماعي وتكوينه على قيم العمل الخير والسلوك الإجتماعي والتسامح والمواطنة.

يتضح مما سبق بأن للتعليم دور أساسي في بناء منظومة القيم الفردية، والمتعلقة أساسا بعلاقة الفرد بمحيطه الإجتماعي، لذا سيتم بيان دور النظام التعليمي في نشر قيم المواطنة الصالحة من ناحية، وتأثير ذلك على دفع الفرد نحو المشاركة الإنتخابية أو عدم الإهتمام بها من ناحية أخرى[1].

[1] – أمينة رأس العين ، السلوك الانتخابي والاتصال دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية 1999، مذكرة ماجستير (قسم الاعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2003، ص48.

خلاصة الفصل

لقد تم في هذا الفصل معالجة العلاقة الإرتباطية بين السلوك الإنتخابي ومختلف العوامل التي تفرضها البيئة الداخلية للنظام السياسي، بإعتبار أن السلوك الإنتخابي يتشكل ضمن منظومة نسقية مترابطة ومتفاعلة، وقد تمت دراسة هذه المحددات من الناحية النظرية ثم إسقاطها على الواقع في الجزائر.

حيث تم التطرق لثلاث مؤشرات تتعلق بالبيئة السياسية الداخلية، والمرتبطة أساسا بالتنشئة السياسية التي تبين بأن نمط الوسائل القائمة بهذه العملية ونظرة الفرد للشؤون السياسية ينعكس على سلوكه الإنتخابي. كما أن نمط الثقافة السياسية السائد يتحكم في نمط السلوك الإنتخابي، إضافة لذلك فإن أداء المؤسسات السياسية قد يشكل بيئة محفزة للمشاركة الإنتخابية أو العكس.

أما فيما يخص البيئة التنظيمية والقانونية المتعلقة بالعملية الإنتخابية فقد تبين أن طبيعة النظام الإنتخابي المتبع تفرض قيود وضوابط محددة على السلوك الإنتخابي للأفراد، إضافة إلى أن وجود إدارة قادرة على تسيير محكم للعملية الإنتخابية قد تزيد من ثقة المواطن وتدفعه للمشاركة الإنتخابية والعكس.

في حين أن البيئة الإجتماعية والإقتصادية السائدة قد تشكل محددا للسلوك الإنتخابي، خصوصا إذا تتعلق الأمر بالولاء القبلي الذي تبين أنه جزء أساسي من بنية المجتمع التقليدي التي تتعايش مع المجتمع العصري، ولذا فإن هذه الولاءات مازالت مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمط السلوك الإنتخابي في الجزائر.

كما أن النظام التعليمي القائم يزيد من إحتمالية المشاركة والعكس، ومع هذا فقد نجد ذوي مستويات تعليمية عليا لديهم عزوف عن العملية الإنتخابية، وهذا لإعتبارات تتعلق بالإهتمامات الخاصة بهؤلاء الأفراد.

وقد يساهم تحسين الظروف الإقتصادية والمتعلقة أساسا بالحالة المهنية ومستوى الدخل في دعم وحفز المشاركة الإنتخابية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لاختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة ادرار

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقه

المطلب الثاني: معطيات عينة الدراسة

المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية من طلبة جامعة أحمد دراية أدرار

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة

المطلب الثاني: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

المطلب الثالث: محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

المطلب الرابع : المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي

خلاصة الفصل

تمهيد

يتطلب التحليل العلمي الاعتماد في دراسة الظواهر محل البحث والتعمق فيها، بإبراز مختلف الآليات وتحديد أنواع التأثير والارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، لذلك ومن أجل أن يحقق الباحث الهدف الذي يطمح إليه من وراء هذه الدراسة وجب عليه عد الاكتفاء بالطرح النظري، الذي يهدف إلى توضيح مجموعة من المفاهيم الابتمولوجية والعلاقة التي تحكم بينها، وفي الدراسة الحالية بعد التطرق إلى الإطار النظري للعلاقة بين المشاركة السياسية و السلوك الانتخابي، ننتقل إلى اختبار هذه العلاقة على ارض الواقع، وذلك بدراسة دور مشاركة طلبة ماستر جامعة أحمد دراية أدرار في انتخابات ، وذلك باعتبار الدراسة الميدانية أهم مرحلة في هذه الدراسة ، وذلك لأنها تعمل على كشف مستوى السلوك الانتخابي لدى عينة الدراسة المتمثلة في عينة من طلبة جامعة أحمد دراية .

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مدى ارتباط المشاركة السياسية لطلبة جامعة أحمد دراية أدرار بالسلوك الانتخابي، وما تأثير البيئة المحيطة على نجاح العملية الانتخابية أو فشلها، واقتراح استراتجيات لتفعيل عملية المشاركة السياسية قصد تدعيم السلوك الانتخابي.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية لفئة من طلبة جامعة أحمد دراية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: البناء العام للاستبيان وإجراءات تطبيقه

إن التحليل العلمي المتين يقوم على النظرة الفاحصة للظاهرة المدروسة، و ذلك من خلال التعمق في أبعادها وتحديد العلاقات بينها ومختلف الظواهر الأخرى، ولذا فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب من الباحث عدم الاكتفاء بالجانب النظري الذي يهدف إلى توضيح مجموعة من الافتراضات النظرية حول علاقة الظاهرة السياسية بمختلف العوامل المتحكمة فيها، بل تدعيم ذلك بجانب ميداني بهدف دراسة أثر المشاركة السياسية لطلاب جامعة أحمد دراية أدرار على السلوك الانتخابي و هذا باستخدام الاستبيان كأداة بحثية، وتفريغها. نسخة spss 22 وتحليلها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية بقدرته الكبيرة على تنفيذ عمليات إحصائية متنوعة وكثيرة فيمكن من خلاله SPSS يمتاز برنامج التصنيف والتحكم بالبيانات الكمية والوصفية على حد سواء، كما يمكن التعمق واستخدام تحليلات إحصائية متقدمة مثل النمذجة والاستدلال الإحصائي بأنواعه .ويتم ذلك في الواقع من خلال أوامر معدة مسبقا تسهل عملية الاستخدام بالإضافة إلى توفر التعليمات المساعدة والتي تمتاز بالشمول والوضوح.

كما سيتم الاعتماد على اختبار تحليل الارتباط –معامل الارتباط بيرسون – لمعرفة مدى العلاقة بين . مؤشرات متغيرات التي تم تناولها على شكل محاور وأسئلة في الاستمارة.[1]

أ. التعريف بأداة الدراسة و الغاية منها :

انطلاقا من كون موضوع الدراسة يندرج ضمن الدراسات الامبريقية التي تقوم على جمع بيانات منتظمة حول ظاهرة معينة، تم الاعتماد في دراستنا الميدانية على أداة بحثية مهمة تمثلت في الاستبيان أو كما تسمى أيضا "الاستمارة"، كتقنية مباشرة لجمع المعطيات والمعلومات من أفراد مجتمع الدراسة حول الظاهرة السياسية محل بحثنا، والتي تعرف بأنها: "تلك الوسيلة التي تمكن من دراسة السلوك اللفظي للأفراد، و اتجاهاتهم و قياس ال أ ري العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين".

[1] . Makridakis, Spyros, Forecasting: methods and applications, 3 rd Edition, John Wiley & sons Inc., 1998;p.286

و يعد الاستبيان من أكثر الأدوات الميدانية استخداما في العلوم الاجتماعية و السياسية و الإعلامية ، و ذلك لمعرفة سلوك الأفراد و اتجاهاتهم إزاء قضية معينة ، كما تستخدم لقياس اتجاهات الرأي ، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الاستبيان لجمع المعلومات و البيانات عن المواقف و الظواهر التي يودون معرفتها[1]

كما عرف الاستبيان أيضا على أنه:"عبارة على مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، ويعد الاستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات ومعتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد"[2]

فدراسة موضوع اختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة أحمد دراية أدرار ، تحتاج إلى الاستبيان كأداة من أدوات التحليل الكمي لتبيان أي المتغيرات على علاقة مع السلوك الانتخابي و مدى تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض و ذلك عبر عينة الدراسة ، و بالتالي فالغاية الأساسية من استخدام هذه الأداة هو الكشف عن مدى مشاركة فئة الدراسة في الحياة السياسية للوصول إلى تحقيق المشاركة الانتخابية والسياسية .

فقد تم إعداد استبيان تضمن عدة محاور، و بعد إعداده في صورته الأولى تم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في العلوم السياسية وقد أسفر التحكيم عن تعديل صياغة بعض الأسئلة، وحذف أسئلة و إضافة أخرى ، وتعديل ترتيب بعض الأسئلة .

ب. الوصف العام للاستبيان النهائي :

من الاعتبارات الأساسية التي يجب أن يراعيها الباحث في تصميمه للاستبيان(أنظر للملحق رقم 01) مسألة تحديد الهيكل العام له، و ذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيبا منطقيا متسلسلا متكاملا، بحيث تبدو الصورة النهائية للاستبيان عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات حولها[3]

و يعتاد تقسيم الاستبيان إلى ثلاث أجزاء أساسية:

---

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر: دار هومة، 2007 ،ص 242

[2] محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد، المراحل التطبيقات. ط 2، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص 63

[3] محمد شلبي، مرجع سابق. ص 245

كانت الأسئلة متعلقة بموضوع البحث لا تخرج عن إطاره ومضامينه العلمية،ولقد تضمنت الاستمارة ما يلي:

- بيانات أولية وهي خاصة بالخصائص النوعية لأفراد العينة،السن،الجنس،الحالة الاجتماعية، الانخراط السياسي، دوافع الانخراط، مكان الإقامة، نوع الوظيفة.
- أما المحاور الثلاث فهي:

- **المحور الأول: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي**

والذي يتعلق بالتصورات السياسية لمفردات العينة لمفهوم المشاركة السياسية والميل السياسي، والتوجهات السياسية داخل الأسرة، المواضيع المفضلة في الصحف، أيضا تم التطرق إلى المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي،إضافة إلى البحث في توجهات الطلبة السياسية.

- **المحور الثاني: المحددات القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي**

تتعلق بالممارسات الخاصة بطبيعة الانتخاب، والتسجيل في القوائم الانتخابية، التصويت في انتخابات، والمشاركة في العملية الانتخابية لأفراد العينة، هدف الحضور يوم الانتخاب، وقت اتخاذ قرار الذهاب للانتخابات ،رأي أفراد العينة حول إسهام الانتخاب في إحداث التغيير، إضافة إلى البحث في تقييم نتائج انتخابات، وفعالية الفاعلين الدوليين واللجان الوطنية في مراقبة الانتخابات، الانتخابات وتغيير الشرائح المجتمعية، موقف أفراد العينة اتجاه انتخابات

- **المحور الثالث: محددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي**

تعلق هذا المحور بالولاءات العشائرية، قناعات الذهاب إلى انتخابات 2014 ، البحث عن الأطراف الذين أثروا في أفراد العينة حول قرار الذهاب للانتخابات ، رأي أفراد العينة حول تأثير المستوى المعيشي على السلوك الانتخابي، وطبيعة الشريحة المجتمعية التي ينتمون إليها أفراد العينة، ومدى تأثير المستوى الدراسي للوالدين في السلوك الانتخابي لأفراد العينة، البحث على أسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية ومحاولة اقتراح الحلول لها.

ج. مجال الدراسة:

يقصد بمجال الدراسة الأبعاد الزمنية والمكانية والبشرية للموضوع الذي هو مجال الدراسة، نفصل الأبعاد في الآتي:

البعد الزمني:

يمتد المجال الزمني للدراسة في الموسم الجامعي 2021-2022الممتدة من 20 نوفمبر إلى 06 ديسمبر، وذلك نظرا ل:

- تزامن هذا التوقيت مع بدايات الموسم الجامعي في جامعة أحمد دراية، والحضور الكثيف للطلبة، وهذا ما ساعد الباحثة في إيجاد العينة المطلوبة.

البعد المكاني:

تتموقع عينة الدراسة في ولاية أدرار، وبالذات في جامعة أحمد دراية، مست العينة العشوائية لأربعة كليات في جامعة أحمد دراية منها: كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية العلوم الدقيقة، كلية الآداب واللغات.

البعد البشري:

نعني بها مجمع البحث وعينته حيث يتمثل مجمع البحث في هذه الدراسة على الشباب بحكم أن نسبة الشباب مرتفعة من مجموع السكان من جهة ومن جهة أخرى هم أكثر الفئات العمرية حيوية ونشاط.وبما أن الشباب ينتمون طبقيا إلى فئات اجتماعية متعددة لذلك تم الاختيار على عينة شباب الجامعة وبالذات على الطلبة.وتتمثل العينة في:

ونظرا لصعوبة إجراء والقيام بمسح شامل وكامل لمجمع البحث فقد اعتمدنا على طريقة المعاينة،التي يمكن بواسطتها الحكم على الكل بواسطة الجزء بنسب متفاوتة وذلك بمراعاة قدرة عملية المعاينة على إمداد الباحث بعينة ممثلة تمثيلا صادقا، وانطلاقا من طبيعة موضوع دراستنا وقع اختيارنا على نوع العينة الغير عشوائية فاختيارها قائم على أساس إعطاء فرص متكافئة لكل الطلبة من أفراد المجتمع الأصلي .أما الطبقة نعني بها أنها اقتصرت على طبقة أو فئة معينة وهي طلبة الماستر (الأولى والثانية)، ويرجع اختيار هذه الطبقة لأنها تعتبر عينة منتخبية ، أي أن عمرهم يتجاوز 18 سنة، فضلا عن أن طلبة

الماستر أكثر وعي من طلبة ما قبل التدرج.

أما حجم مفردات عينة الدراسة قدرت ب 300 :طالب، حيث لوحظ بعدم وجود غيابات وتم استرجاع جميع الاستمارات من كليات محل الدراسة.

المطلب الثاني: معطيات عينة الدراسة

التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

1- عرض نتائج البيانات:

الجدول01: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	110	%36.5
أنثى	189	%62.8
المجموع	300	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يمثل الجدول "1" متغيرا لجنس للأفراد العينة، حيث أبرزت نتائج إجابات المبحوثين على:

بالنسبة للمبحوثين لفئة الإناث بنسبة 62.8% في حين شكلت نسبة 36.5 % من المبحوثين من جنس الذكر.

الجدول02: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
من 19 إلى 24 سنة	187	%62.1
24 إلى 30 سنة	67	%22.3
من 30 وأكثر	44	%14.6
المجموع	298	%99.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول أن أغلب أفرد العينة تتراوح أعمارهم بين 18-24، وذلك بنسبة 62 %، في حين قدرت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين 24- 30 بـ 22%، أما فئة ما فوق 30 فشكلت نسبة 14.6%، من المجموع الكلي للعينة.

الجدول 03: توزيع أفراد العينة حسب المستوى المعيشي

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
جيد	66	%21.9
متوسط	219	%72.8
ضعيف	9	%30
المجموع	297	%99.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

إن نسبة الأفراد الذين يتمتعون بمستوى معيشي جيد تقدر ب 21.9 % ، في حين المستوى المعيشي الضعيف لأفراد العينة فيقدر ب 3%، بينما يأتي في أعلى الهرم المستوى المعيشي المتوسط لأفراد العينة بنسبة تقدر ب 72,8 %، وهذا نظرا إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد أزمة النفط وإقرار سياسة التقشف.

الجدول 04: يوضح مكان الإقامة لإفراد العينة.

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
إقامة جامعية	99	%32.9
سكن عائلي	198	%65.8
المجموع	297	%99.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

يتضح من خلال الجدول رقم(4) أن نسبة الطلبة القاطنين بالإقامة الجامعية يقدر ب: 32,9 % ، في حين نسبة الطلبة المقيمين بالسكن العائلي يقدر ب: 65,8 % ،من مجموع أفراد عينة الدراسة، وهذا ما يثبت استقرار معظم أفراد العينة من حيث قرب مكان الإقامة مما يسهل المساهمة في العملية الانتخابية.

د .الانخراط في المجال السياسي:

الجدول رقم (05): يوضح توزيع العينة حسب متغير الانخراط في مجال السياسي

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
حزب سياسي	9	3
المجتمع المدني	16	5.3
منظمات طلابية	24	8
لست منخرط	251	83.4
المجموع	300	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

تعرف الأحزاب السياسية على أنها" :الحزب السياسي هو تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي . يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها من أجل تنفيذ سياسة محددة"[1]

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن أغلب أفراد عينة الدراسة غير منخرطين وتقدر النسبة ب: 83,4% ،ونسبة المنخرطين في الأحزاب السياسية تقدر ب: 3%، والمنخرطين في منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطلابية مابين: 3 إلى 8%، وذلك راجع إلى:

- تخوف الأفراد من المشاركة في نشاطات الأحزاب السياسية.
- ضعف البرامج الحزبية.
- فقدان الاتصال السياسي ما أدى إلى اتساع الهوة بين القيادات الحزبية والشعب.
- الظهور الموسمي للأحزاب السياسية وغيابهم الدائم حيث يكون ظهورهم في المناسبات الانتخابية فقط.

هـ. دوافع الانخراط السياسي:

الجدول رقم (06): يوضح توزيع العينة حسب متغير دوافع الانخراط

البيانات	التكرارات	النسبة المئوية
دوافع شخصية	23	%7.6
دوافع وطنية	25	%8.3
المجموع	48	%15.9

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

[1] سعد الشرقاوي، مرجع سابق ،ص200.

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة المنخرطين انطلاقا من دوافع شخصية قدرت ب: 7.6 %في حين أن المنخرطين بدوافع وطنية ب: 8.3 %، في حين لم يتم الإجابة على 252 استبانه، وهذا ما يفسر بعدم التحلي بروح الوطنية وحب التغيير والقيادة، إضافة إلى فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والرفض التام للانخراط في المجال السياسي بسبب ضبابيته وصعوبة تدفق المعلومات فيه.

المبحث الثاني: تقييم واقع محددات المشاركة السياسية من طلبة جامعة أحمد دراية أدرار

المطلب الأول: التحليل الإحصائي لبيانات الاستبانة

يستخدم تحليل الارتباط في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدي وجود علاقة خطية) بين متغيرين، واتجاه هذه العلاقة، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (1)، (-1)، و الإشارة الموجبة (+) تعني أن العلاقة طردية، أما الإشارة المالية (-) فتعني أن العلاقة عكسية بين المتغيرين.

بصفة عامة يقدم برنامج **spss** ثلاثة مقاييس المعامل الارتباط :

- معامل ارتباط بيرسون **pearson**: من المقاييس المعلمية التي تستخدم في حالة المتغيرات الكمية.
- معامل ارتباط سبيرمان **pearmans's**: من المقاييس اللامعلمية التي تستخدم في حالة المقاييس الترتيبية.
- معامل كندال للرتب kendall :نفس التعامل مع معامل سبيرمان[1].

وللحكم على صلاحية نموذج الانحدار المتعدد الذي تم توفيقه بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، لابد وأن يتوافر في هذا النموذج مجموعة من الشروط يمكن تقسيمها إلى: [2]

- شرط العشوائية وشرط استقلال العينات، وشرط البيانات المترية: هي شروط نظرية لا يتم اختبارها إحصائيا.. لماذا؟ لأنه من المفترض أن تكون العينات التي قام الباحث بسحبها هي عينات عشوائية ومستقلة، ويعتبر هذا الشرط محقق.
- أما شرط الاعتدالية Nomality Test، هذا الشرط مرتبط بحجم العينة إذا كان أكبر من 30 مشاهدة، فيمكن التخلي عنه ، وذلك لأنه وفقا لنظرية الحد المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات الكبيرة.

[1]Makridakis, Spyros, Forecasting: methods and applications, op.cite, p. 288.

[2] المرجع نفسه،ص106.

حسب ما تم ذكره توفر الشروط يسمح لنا بتطبيق أحد الاختيارات المعلمية على العينة المدروسة.

المطلب الثاني: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

الجدول رقم 07: جدول يوضح محددات البيئة السياسية على سلوك الانتخابي

متغيرات الدراسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مفهموم المشاركة السياسية	300	1.95	0.45884
الميل السياسي	300	1.76	0.479409
الاهتمام بالشؤون السياسية	300	2.23	0.75632
الاهتمام شؤون السياسية داخل أسترك	300	1.68	0.30695
المواضيع الصحفية المفضلة	300	5.04	2.89316
التنشئة السياسية	300	4.58	2.881678
الثقافة السياسية	300	5.85	2.642302
الأحزاب السياسية	300	5.62	2.581566
الإيديولوجية	300	6.39	2.261941
التنظيم القانوني للأنتخابات	300	5.75	2.968839
المستوى المعيشي	300	4.83	3.092226
الولاء العشائري	300	6.6	2.539051
هل توجد هناك توجه سياسي للطلبة اليوم	300	16.67	0469778
إذ كان يوجد توجه سياسي فهو:	300	2.34	0.935989

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

ومن هذه النتائج يمكن تحديد المتوسط الحسابي لعموم المتغيرات التابعة والمستقلة لأفراد عينة الدراسية ، والانحراف المعياري، وشرط الإعتدالية لا يأخذ به نظرا لكبر العينة (300 استبيان).

وهذا ما يبين على المتوسط الحسابي لمدى اهتمام الأسرة بالشؤون السياسية بوسطية اهتماماتها بالحياة السياسية حيث قدر المتوسط الحسابي ب: 2,23 بانحراف معياري مقدر ب: 0,756532 ، رغم أن

الأسرة تعد الفضاء الأول لتشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة، في حين أن الأسر التي لا تملك توجهات سياسية يمكن نفسر ذلك ب:

- طبيعة مجتمع الدراسة التي لا زالت الأسرة لا تهتم سوى بتحسين مستواها المعيشي وذلك ما جعلها تهمل تكوين الأفراد سياسيا لتبؤ مناسب قيادية في المستقبل.
- ضعف تغلغل النظام السياسي داخل الأسرة رغم أنها تعتبر الخلية الأولى في المجتمع بحيث يهمل دراسة مشاكلها كلها وعدم السعي لإيجاد الحلول المناسبة لها.
- تنشئة الأبناء على فكر الشرعية الثورية مما يولد رفض الإصلاح والتغيير خارج هذا الغطاء، والذي يجعلهم بعيدين عن إمكانية أن يكون لهم أي دور سياسي أو ريادي في المستقبل.

أما فيما يخص المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي لأفراد العينة، تبين النتائج أن الولاء العشائري المحدد الأول للسلوك الانتخابي بمتوسط حسابي قدر ب: 6.60 ، ويأتي بعده التنظيم القانوني للانتخابات بمتوسط حسابي قدر ب: 6.39 ، وفي المرتبة الثالثة الأحزاب السياسية بمتوسط حسابي مقدر ب: 5.85 ، أما المرتبة الرابعة فهي لمحدد الإيديولوجية بمتوسط حسابي قدر ب: 5.62 ، ويأتي المستوى المعيشي والتنشئة السياسية والمستوى التعليمي والثقافة السياسية في المراتب الأخيرة، هذا الخلل الترتيبي في الأولويات المحددة للسلوك الانتخابي ناتج عن العديد من الأسباب المختلفة:

- يؤثر الولاء العشائري من جهة على خطط الإصلاح والتغيير والرأي المخالف لكل العادات والتقاليد السائدة، وإعلاء الولاء والانتماءات القبلية و المناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري.
- موسمية الأحزاب السياسية التي تفتقد لبرامج سياسية هادفة وواضحة، إضافة إلى افتقادها إلى أشخاص مؤهلين لتسيير أمور الحزب السياسي. بحيث أن هذه الوضعية أوجدت فجوة عميقة بين الأحزاب وبرامجها ومطامح الشباب وتطلعاته، ففي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع إلى فتح قنوات اتصال مع هذه الأحزاب إلا أن هذه الأحزاب اختارت ذواتها على حساب طموحات الشباب الجزائري.

- إن المعتقدات الإيديولوجية لا تعمل على إبقاء العلاقات الاجتماعية وحسب، وإنما تزكي مصالح الجماعة الواحدة التي تقوم على مبدأ موحد يحقق هدف معين مسبقا [1] ، وحسب ما تطرحه نتائج الدراسة ، فالمعتقدات الإيديولوجية لأف ا رد العينة لا تقع من بين أولويات توجيه السلوك السياسي، وذلك راجع لضعف التنشئة السياسية وغياب الوعي السياسي أو بالأدق اللامبالاة بالشأن السياسي.
- تبين نتائج الاستبانة لأفراد العينة أن المستوى المعيشي والتعليمي ليس له دور كبير في توجيه .

السلوك الانتخابي، مع أنه يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بمتغيرات الاجتماعية المختلفة، حيث يرتبط الدخل إيجابا مع المشاركة، كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم الثالث.

- تبين نتائج الدراسة أنه لا يوجد توجه سياسي لطلبة جامعة مُحَمَّد خيضر بمتوسط حسابي قدر ب: 1,67 بانحراف معياري مقدر ب: 0,46977 ، وهذا ما يعكسه عدم الانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني حيث قدرت النسبة المئوية لعدم انخراط أفراد العينة ب: 83.4 %، وذلك راجع إلى:
- ضعف أداء الأحزاب السياسية في استقطاب النخبة، وذلك راجع لافتقارهم لبرمج واضحة أو إيديولوجيات تعبر عن تطلعاتهم السياسية والمستقبلية.
- تخوف الأفراد من المشاركة في نشاطات الأحزاب وذلك لضعف الحرية والديمقراطية في الجزائر.
- عدم انفتاح مؤسسات المجتمع المدني على المجتمع، إضافة لعدم فعاليتها وتبعيتها لسياسة النظام العام.
- شعور الطالب الجامعي بالعجز واللامبالاة وعدم الرضا، يدفعه للانسحاب من أي عملية للتغيير أو الإصلاح، إضافة إلى عدم اهتمامه بالشأن السياسي والعمل الحزبي وأنماط التعبير عن الرأي، والمشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، مما يعني تماثلهم لمظاهر الاغتراب الذي يعرفه **دافيد انتوان David Entwen** على أنه:" ليس شكلا واحدا بل عدة أشكال أهمها الاغتراب السياسي الذي يتلاقى مع بقية الأشكال الأخرى النفسية والاجتماعية والاقتصادية في ضغوطات وظروف الحياة العامة كالفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة والفساد والاستبداد لتؤدي عمليا إلى انتفاضات بهدف تغيير الأوضاع، أو إلى حالة اللامبالاة والسلبية الجماعية العامة نتيجة الإحباط وقناعة الأشخاص المغتربين بعدم الجدوى

[1] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص 118 .

واليأس من وجود تغيير، والإقرار بأن النخبة الحاكمة أيا كان لونها الإيديولوجي تتمسك بالبقاء في السلطة وبالدفاع عن مصالحها على حساب المصالح العامة، دون أي حسيب أو رقيب، والأخذ في الحسبان أن ما يتحصل عليه الأفراد منها من خدمات يأتي في سياق الانتزاع وليس في سياق الحقوق المعترف بها أو واجبات الدولة إزاء مواطنيها"[1]

نستنتج مما سبق ضعف البيئة السياسية المحيطة بالطالب في جامعة أحمد دراية أدرار وهذا ما انعكس على أدائه في الحياة السياسية والانتخابية.

المطلب الثالث: محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

الجدول رقم (08):جدول يوضح محددات البيئة القانونية على السلوك الانتخابي

متغيرات الدراسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ما رأيك في الانتخاب	300	2.52	0.955247
هل أنت مسجل في القوائم الانتخابية	300	1.42	0.527621
أسبابا عدم التسجيل في القوائم الانتخابية	300	58.7247	47.82527
أسباب مقاطعة وعدم التصويت في الانتخابات	300	40.03	47.56156
هل كن من المشاركين في إدارة العملية الانتخابية	300	1.96	0.354239
إذا كانت الإجابة بنعم	300	1.82	32.02053
الهدف من الحضور يوم الانتخابات	300	1.96	0.58142
هل اتخذت قرار المشاركة الانتخابات	300	2.76	1.2889
هل ترى أن المشاركة في الانتخابات تساهم في إحداث التغيير المطلوب	300	1.68	0.602522
كيف تقيم نتائج الانتخابات	300	2.46	0.802421
المراقبة من طرف الفاعلين الدوليين في الانتخابات	300	1.85	0.569094
هل اللجان الوطنية للإشراف على الانتخابات	300	1.86	0.550666

[1] ولد صديق ميلود، مرجع سابق،ص 8 .

لديهم المصداقية			
الانتخابات وتغيير لطبيعة الشرائح المجتمعية	300	1.9475	0.47464
هل غيرت نتائج الانتخابات الرئاسية من موقفك بالنسبة للانتخابات المقبلة	300	1.86	0.929127

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

ما يلاحظ على المتوسط الحسابي(الذي يمثل مجموع القيم مقسوم على عدد القيم) حول طبيعة الانتخاب إذا كان حق أو واجب أو كلاهما فقدر المتوسط الحسابي ب: 2,52 بانحراف معياري مقدر ب: 0.955247، أي أن الإجابات تدور حول المقترح الثاني والثالث: واجب أو كلاهما،وهذا ما يدل على أن أفراد العينة غير متعودين على الحضور الدائم للتصويت في المحافل الانتخابية، وهذا ما يوضحه عدم تسجيل أفراد العينة في القوائم الانتخابية بمتوسط حسابي قدر ب: 1,42 وبانحراف معياري مقدر ب: 0,527621 ،حيث أنه لا تقتصر أهمية بطاقة الناخب فقط على الانتخاب، بل قد تستعمل في استخراج وثائق شخصية مهمة، كما أن امتلاك بطاقة الناخب في المجتمع الجزائري لا تعني له اهتمام مباشر بالسياسة، ويرجع عدم التسجيل في القوائم الانتخابية إلى عدة أسباب نذكر منها:

- عدم القناعة بالعملية الانتخابية.
- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في عملية التسجيل على القوائم الانتخابية.
- عدم الاهتمام بموضوع التسجيل بتاتا نظرا للانشغال بالحاجات الاجتماعية.
- غياب أيام التحسيس بأهمية المشاركة السياسية كقناة للتنمية الشاملة.

أما فيما يخص بالمشاركة في إدارة العملية الانتخابية ، فقد أجمع بالتقريب كل أفراد العينة على عدم المشاركة في العملية الانتخابية بمتوسط حسابي قدر ب: 1.96 ، ونجد في تناقض بين إجابات أفراد العينة حول المشاركة في العملية الانتخابية فمن ناحية لم يكونوا مشاركين في العملية الانتخابية ومن ناحية أخرى شغلوا منصب كاتب أو رئيس مكتب حيث قدر المتوسط الحسابي للمناصب التي شغلت في العملية الانتخابية ب: 1,82 ، وهذا ا رجع لعدم التركيز في الأسئلة المطروحة أو اللامبالاة في الإجابة. ويبين المتوسط الحسابي لهدف الحضور يوم الانتخاب بأنه قدر ب: 1.96 بانحراف معياري مقدر ب: 0,58142 ، وتقع هذه القيمة في اقتراح المشاركة في اتخاذ القرارات لمساندة الترشح، وهذا يفسر عدم الاهتمام بالتصويت كعملية تعتبر حق وواجب ولا بالبرامج الحزبية التي تسطر أهداف مستقبلية، فقط الهدف الأساسي لحضور أفراد العينة يوم

انتخابات هو مساندة مترشح معين سواء له علاقة بالولاء العشائري أو أصحاب النفوذ ، أما بخصوص قرار المشاركة في الانتخابات فقدرت بمتوسط حسابي : 2.76 وهو يقع في اختيار أنه تم اتخاذ قرار المشاركة يوم الانتخاب، وهذا ما يدل على العشوائية في اتخاذ القرار وعدم الاهتمام بالحياة السياسية مما يفسح المجال للتأثير الشخصي ومحاولة تغيير الآراء والاتجاهات في مثل هذه الأوقات، قدر المتوسط الحسابي للمساهمة في إحداث التغيير المطلوب ب 1,68 وتفسر هذه النتيجة بان معظم أفراد العينة يرون بان المشاركة في الانتخابات لا تساهم في إحداث أي تغيير وذلك قد يرجع لأسباب منها:

- انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم لان الأداء الحكومي لا يلبي حاجيات المواطن الجزائري .
- انتشار الفساد بكل أنواعه وتغلغله في النظام السياسي.
- عدم تكيف القرارات مع الأوضاع الحاصلة على أرض الواقع.
- عدم حسن التسيير والتخطيط وغياب المصداقية بمعناها الحقيقي.
- هناك قرارات صائبة لدى الحكومة تمس المشاكل الحقيقية ولكن لا تطبق على أرض الواقع.
- عدم وجود تداول على السلطة حيث أن نفس المسؤولين يتبادلون المناصب بين بعضهم.
- عدم وجود خطة إستراتجية واضحة والأداء عبارة عن تبعية للغرب.
- اختفاء الرقابة من طرف مؤسسات المجتمع المدني.

أما بالنسبة للجان الوطنية للإشراف على الانتخابات فاجمع أفراد العينة على عدم مصداقية اللجان الوطنية ومراقبة الفاعلين الدوليين في الانتخابات بمتوسط حسابي قدر ب 1,86 وانحراف معياري يقدر ب 0,55 وذلك يرجع للأسباب عدة نذكر منها:

- عدم استقلالية اللجان واختراق الدولة لقراراتها.
- الفساد وعدم الشفافية في تدفق المعلومات حول محاولات التزوير.
- إعلاء سياسة شراء الذمم على مبدأ سيادة القانون.

اجمع أفراد العينة المدروسة على أن الانتخابات لا تغير طبيعة الشرائح المجتمعية بل تتركها على حالها، حيث قدر المتوسط الحسابي ب: 1.94 بانحراف معياري يقدر ب: 0.47 ، وذلك ا رجع لأسباب لعل أهمها عدم التداول على السلطة و عدم قبول التجديد والتغيير كذلك تقديم المصلحة الخاصة على حساب العامة.قدر المتوسط الحسابي لموقف أفراد العينة بخصوص الانتخابات المقبلة 2019 ب: 1,86 وانحراف معياري قدر

ب: 0,929127 ،وهذا راجع للظروف الاقتصادية والاجتماعية،طبيعة النظام السياسي ،الظروف الأمنية والظروف الدولية والداخلية،وأهمية المستوى الانتخابي بالنسبة للمواطن.

نستنتج أن البيئة القانونية لا تدفع بالطالب الذي ينتمي لجامعة أحمد دراية أدرار باتخاذ سلوك ايجابي إزاء الانتخابات السابقة أو الانتخابات المقبلة.

المطلب الرابع : المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي

الجدول رقم (09): المحددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

متغيرات الدراسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
هل الولاء و الانتماءات دور في توجيه السلوك الانتخابي	300	1.86	0.497889
تحيز لمرشح معين	300	2.95	6.73406
قرار ذهاب للانتخابات	300	2.22	0.67009
الأطراف المؤثرة في الانتخاب	300	2.39	0.59589
في رأيك للمستوى المعيشي تأثير في السلوك الانتخابي	300	2.30	1.121076
مستوى الدراسي للوالدين	300	1.61	0.667311
ماهي الشريحة المجتمعية التي تنمي إلها	300	2.1	0.514018
حلول المقترحة	300	1.8	0.41408

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي برنامج (spss.22)

ما يلاحظ على المتوسط الحسابي للولاءات ودورها في توجيه السلوك الانتخابي انه قدر ب: 1,86 ، وبانحراف معياري يقدر ب: 0,49 ،أي أن الإجابات تدور حول المقترح الثاني وهو ما عبر عنه أفراد العينة على أن الو لاءات لا تدفعهم للتحيز لصالح مرشح معين وذلك ما يوضح التنشئة السليمة لهذه الفئة وثقافتها السياسية الايجابية، أما بالنسبة لأفراد العينة التي اتفقت على أن هناك تحيز في اختيار المرشح حسب لولاءات وذلك راجع إلى:

- ضعف الأداء الحكومي في الاستجابة لمطالب كل فئات المجتمع مما يجعل الأفراد يوجهون انتماءهم لولاءات ضيقة تحميه وتساند مطالبه.
- ضعف التنشئة السياسية إذ أن الأسرة لم تكون الأفراد سياسيا قبل خروجهم للواقع العملي.
- إن استمرار هذا العزوف السياسي الذي وصلت إليه هذه الفئة مما جعلهم يحتمون بأي جهة مخالفة لمنطق النظام السياسي القائم.
- عدم إتقان الأفراد الاختيار الاستراتيجي والواعي والقائم على فكرة الولاء بقدر فعالية أداء المترشح.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي المتعلق بالتحيز لمرشح معين يقدر ب: 2,95 وهذا ما دل على الاقتراح لثالث والمتعلق بالولاء العشائري ،أي أن أفراد العينة اختارت التحيز لأي مترشح من باب الولاء العشائري وهذا ما يفسر أن أفراد العينة لديهم ولاء للقبيلة وللعشيرة فضلا على أن يكون اختيارهم قائم على التحيز على أساس المستوى التعليمي للمترشح أو سمعته وهذا ما يعبر عن عدم وجود مشاركة حقيقية بل مشاركة مبنية على المصلحة الخاصة وهذا ما يبن كذلك أن هذه الفئة لم تؤسس تنشئتهم السياسية على المشاركة الانتخابى على منطق المواطنة والولاء للوطن،كذلك عدم استفادة أفراد العينة من تطور التقنيات الإعلامية وشبكات التواصل مما يجعل وعيهم السياسي يرتفع فيما يخص العملية السياسية.

أما فيما يخص قرار الذهاب للانتخابات فقدر بمتوسط حسابي 2,22 وبانحراف معياري قدر ب: 0,67 أي أن إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الثالث وهو أن قرار الذهاب للانتخابات كان على أساس مساندة لحزب معين، وما يمكن تفسير ذلك بان أفراد العينة إما كانت مقتنعة ببرامج الحزب التي كانت تعبر عن اهتماماته وتطلعاته المستقبلية أو كان اختيارهم مبني على أساس المعرفة الشخصية لأعضاء الحزب وهو ما يخدم مصلحته الخاصة بدل المصلحة العامة، أي أن أفراد العينة لم يكن قرارهم قائم على أساس الاقتناع أن الانتخابات واجب وحق وعلى الثقة في إحدى المترشحين أي عدم الاقتناع الجدي بمصداقية هذه المبادرة دون ونزاهتها.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي عن الأطراف الذين اثروا في قرار الذهاب يوم الانتخاب فقدر ب: 2,39 وانحراف معياري قدره 0,59 ،ومن الملاحظ أن إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الثالث وهو الجيران وهو ما يفسر أن علاقات الفرد عموما تمتد في حياته الاجتماعية من العلاقات الأسرية إلى العلاقات مع جماعات اللعب والصداقة وعلاقات الجيرة وهذا راجع للاحتكاك اليومي وهي علاقات شخصية مباشرة

،وبالتالي نجد آن أفراد العينة تأثرت بقرارات الجيرة وهم غالبا ما يكونوا جزءا من الأصدقاء فاستأنست لمساعدتها في اتخاذ القرار وغالبا ما يكون هؤلاء قادة رأي، وهذا ما يفسر أن خبرة الأفراد وتأثرهم ناتج عن البيئة التي تفرض عليهم نمط الاتصال وبالتالي هي من تقوم بتشكيل القيم والاتجاهات.

أما بخصوص المستوى المعيشي ومدى تأثيره في السلوك الانتخابي لأفراد العينة فقدر بمتوسط حسابي قدر ب: 2,30 وبانحراف معياري 1,121076 ، فكانت إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الثاني وهو الرفاه الاجتماعي وبالتالي فالرفاه الاجتماعي لأفراد العينة هو من يتحكم في سلوكهم الانتخابي أي أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها أثار سلبية على الفرد وخاصة لما تكون ضعيفة ومزرية وبالتالي يصعب على الفرد الاهتمام بالأمور السياسية.

إن المتوسط الحسابي للمستوى التعليمي للآباء وأمهات أفراد العينة يقدر ب: 1,61 وانحراف معياري0,66731 ، فأجمعت أفراد العينة على انخفاض المستوى التعليمي للوالدين، وهذا ما يفسر بان المستوى التعليمي له أثار على أفراد العينة من حيث التنشئة السياسية التي في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتكتسب من طرف الفرد، وهذا ما ينعكس على سلوكه السياسي والانتخابي.

أما بالنسبة للشريحة المجتمعية التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة فقدر متوسطها الحسابي ب: 2,1 وانحرافها المعياري ب: 0,514018 ،أي أن إجابات أفراد العينة أجمعت على أنها تنتمي لشريحة الطبقة الوسطى،وهذا ما يفسر عدم اهتمام أفراد العينة بالحياة السياسية وانشغالهم بالأمور الاجتماعية المختلفة التي تعكس أسلوب حياتهم، أي أن الفرد بعيد كل البعد على الاهتمام بالمشاركة السياسية في صورها المختلفة وهذا ما تحتمه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة الذي يعيشها الفرد.

أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة العزوف الانتخابي لأفراد العينة يقدر ب: 1,80 وانحراف معياري قدره 0,41408 ،أي أن إجابات أفراد العينة تدور حول المقترح الأول والثاني أي أن أفراد العينة يقترحون أن تكون هناك استراتيجيات لماسسة المؤسسات السياسية وتطوير النظام القانوني لكن هذه الاستراتيجيات ليست وحدها كافية للحصول على سلوك انتخابي ايجابي بل يجب بناء استراتيجيات متكاملة مابين المأسسة والتقانة وإدماج آليات الحوكمة في العملية الانتخابية.

نستنتج مما سبق ذكره أن للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير بشكل مباشر على السلوك الانتخابي لأفراد العينة بحيث تدني التنمية والظروف المعيشية التي يعيشها الفرد هي التي تتحكم في اندماجه في الحياة السياسية سواء بالسلب أو الإيجاب.

خلاصة الفصل

عالجنا في هذا الجزء من الدراسة الجانب الميداني، والمتعلق بتفريع أسئلة الاستبيان وتحيلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في ظل الإجراءات المنهجية ذات الصلة بالدراسة الميدانية. ما يمكن استخلاصه من الدراسة الميدانية الأتي:

– أفراد عينة الدراسة المتمثلة في طلبة الماستر لجامعة مُحَّد خيضر بسكرة، ليس لديهم أي مقولات سياسية وذلك لان أسرهم لا تحمل أي توجهات سياسية معينة.

– عدم التحلي بروح الوطنية وحب التغيير والقيادة، إضافة إلى فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والرفض التام للانخراط في المجال السياسي بسبب ضبابيته وصعوبة تدفق المعلومات فيه.

– الثقافة السياسية السلبية النائمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في حال عدم توافر أدنى شروط الحياة، وسط سيادة قيم لا أخلاقية

– هناك عزوف لدى أفراد العينة عن الانخراط في الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني وذلك الموسمية الأحزاب وضعف مؤسسات المجتمع المدني.

– رغم أن رأي أفراد العينة في التصويت انه حق وواجب إلا أن ذلك انعكس سلبيا على التصويت في الانتخابات ،وهذا نظرا لفكرة العينة حول عدم ديمقراطية الانتخابات في الجزائر وعدم تأثير تصويتهم في عملية اختيار ممثليهم.

– طبيعة مجتمع الدراسة التي لازالت الأسرة لا تيم سري تحسين مستواها المعيشي وذلك ما جعلها تهمل تكوين الأفراد سياسيا لتبؤ مناسب عالية في المستقبل.

– يؤثر الولاء العشائري وإعلاء الانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة على خطط الإصلاح والتغيير، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري.

– ضعف البيئة السياسية المحيطة بالطالب في جامعة أحمد دراية أدرار ما انعكس على أدائه في الحياة السينية والانتخابية

– ضيف المؤسسات السياسية وعدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطنين كرس اللامبالاة السياسية.

– الفساد والتشويه الذي طال الفعل الانتخابي في العديد من الاستحقاقات الانتخابية، من خلال ممارسات بعض الأعوان وقيامهم بتجاوزات التي تطال العملية الانتخابية في كل مراحلها، أحد أكبر الأسباب التي تؤدي إلى العزوف الانتخابي.

– للبيئة الاقتصادية والاجتماعية تأثير بشكل مباشر على السلوك الانتخابي لأفراد العينة، بحيث تدني مستوى التنمية والظروف المعيشية التي يعيشها الفرد في التي تتحكم في اندماجه في الحياة السياسية سواء بالسلب أو الإيجاب.

– خلل النظام القانوني للانتخابات في نظر أفراد العينة، كما لوحظ من إجابات أفراد العينة عدم استقلالية اللجان واختراق الدولة لقراراتها وعدم الثقافية في تنفق المعلومات حول محاولات التزوير إعلاء سياسة شراء الذمم على مبدأ سيادة القانون.

– نستنتج أن البيئة القانونية لا تنفع بالطالب الذي ينتمي لجامعة أحمد دراية بأدرار باتخاذ ملوك ايجابي إزاء الانتخابات السابقة أو الانتخابات المقبلة.

– انخفاض المستوى التعليمي للوالدين يؤدي إلى اكتساب تنشئة سياسية سلبية ندفع إلى المشاركة في الحياة السياسية والاندماج في اتخاذ القرارات التي تخص المصالح العامة .

– البنية الطبقية للمجتمع تؤثر في السلوك الانتخابي، بحيث أن جل أفراد العينة من الطبقة الوسطى، أي لم يصلوا إلى كل الحاجات الضرورية والكمالية.

– عدم وعي الطلبة بالمواطنة من فوق وواجبات، إضافة إلى عتم تمكين القيادات بالإلمام بالأطر القانونية.

خاتمـــــــة

خاتمة

ان العملية الانتخابية ذات أبعاد متعددة وتأثيرات متباينة يتدخل فيها كثيرا من الأطراف : الناخب والمرشح بخصائص كل منهما والبيئة المحلية وديناميتها بدء من تاريخ بدايتها وانتهاء بآثارها ونتائجها ومرورا بالقوانين المنظمة لها .

فالعوامل المؤثرة في العملية الانتخابية متعددة لعل أبرزها الوعي السياسي والموروثات الاجتماعية والثقافية والأوضاع المعيشية والمعتقدات السياسية المرتبطة بالناخب ومدى فاعلية العمل الحزبي وضوابط العملية الانتخابية . في الواقع العملية الانتخابية ماهي الا ترجمة لسلوكات وتوجيهات الناخبين فيها وهذه الأخيرة التي كانت محور الدراسة التي سعت الى اظهار العوامل المتحكمة في نوعية السلوك التصويتي للناخبين من خلال محاولة الكشف عن عوامل تشكيل هذا السلوك والتي أدرجنا أهمها في ماور تتعلق بالأوضاع الاجتماع والاقتصادية وكذا الثقافة والتنشئة السياسية والدعاية الانتخابية ونوعية الانتخابات ونزاهتها ، اضافة الى عوامل سوسيوديمغرافية تتعلق بتشكيل نمط السلوك الانتخابي وفق متغيرات (النوع، السن ، المستوى التعليمي)

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل السابقة تتدخل في تحديد نمط السلوك التصويتي بدرجات متماثلة ، حيث جاءت هذه الدراسة كمثيلاتها السابقة التي حاولت الإحاطة بهذا الموضوع بالقدر الذي يعطي نموذج آخر لتفسير أكثر فعالية وواقعية.

وبغرض تجذير المشاركة السياسية عامة والانتخابية الخاصة، في الواقع السياسي يمكن أن نخلص إلى مجموعة من التوصيات يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

1 –العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع المستوى السياسي وزيادة الاهتمام لدي المواطنين بشأن السياسي العام وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير عليها

2–إن ضعف تأثير عامل الانتماء السياسي في المشاركة الانتخابية يظهر الخلل الذي تعاني منه الأحزاب السياسية وابتعادها عن الجماهير ، وهو ما أدي إلى إيجاد فجوة بينها وبين الجماهير ، وعدم قدرتها على أن تكون البدائل المناسبة لتمثيل مصالح المواطنين وهو ما يستدعي من الأحزاب إعادة التفكير في عملها وآليات تواصلها مع الجماهير لردم الهوة بينهما والتعبير عن همومهم وقضاياهم وتقديم برامج عملية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

3-إشراك المجتمع المدني من خلال تنظيمه في خلايا جوارية واعية تمكن من إشراكه في العملية السياسية عامة والانتخابية بصفة خاصة .

4-وضع التشريعات المناسبة وتنفيذ النصوص القانونية التي تضمن حيادية أعضاء السلطة المحلية بما فيهم رؤساء المجلس المحلية وعدم تدخلهم في العمليات الانتخابية لصالح أي طرف.

5-الاهتمام بالشباب خاصة الطبقة الجامعية وإعطائها كل الفرص في المجال السياسي.

6-ضرورة العمل على فك التداخل القائم بين أجهزة ومؤسسات الدولة والحزب الحاكم أو الأحزاب الحاكمة من خلال وضع تشريعات والإجراءات التي تضمن تحقيق ذلك بما يضمن تكافؤ الفرص أمام الأحزاب والمرشحين في الانتخابات ، وضمان عدم توظيف هذا التداخل للتأثير في العمليات الانتخابية وما يتمخض عنها من نتائج.

7-تفعيل القوانين الخاصة بالحقوق العامة لأفراد المجتمع بشكل عام والمواطنين المرتبطين بأجهزة الدولة خاصة لكي لا يتم استغلال هذه الحقوق والحصول عليها بأهداف انتخابية ومقايضتها بتحقيق مكاسب سياسية .

قائمـــة المراجـــــع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. أمينة رأس العين ، السلوك الانتخابي والاتصال دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية 1999، مذكرة ماجستير (قسم الاعلام والاتصال ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2003.
2. جمال شحاتة حبيب، السلوك الإنساني و البيئة الاجتماعية مصر:المكتب الجامعي الحديث، 2010.
3. الجوهري مُحَمَّد وآخرون، علم الاجتماع دراسة علم الاجتماع والاتصال ، الاسكندرية ، دار المعرفة ، 1994.
4. حسن صعب ، علم السياسة، ط4، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1976.
5. حمادة ابراهيم بسيوني، استخدام وسائل الاعلام والمشاركة السياسية ، سلسلة بحوث سياسية ، جامعة القاهرة، 1995.
6. داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002.
7. رعد عبودي بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي ، المستقبل العربي، العدد206، 1996.
8. السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي المفاهيم والقضايا ، ط3، دار المعارف القاهرة ، 1984 .
9. صابر عبد ربه ، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2002.
10. صابر عبده ربه ، الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، ط1، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003.
11. طارق مُحَمَّد عبد الوهاب ، سيكولوجيا المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية ، القاهرة ، دار غريب للطباعة والنشر ، 2000.
12. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي: البنية والأهداف ، ج2، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، 2002.
13. عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط 2.القاهرة: مكتبة الآداب، 2006.

14. عبد الغني بسيوني، النظم السياسية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، د.س.ن ،.
15. عبد الله مُحَمَّد عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية ، 2001.
16. عبد النور ناجي، المدخل في علم السياسة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007.
17. عبد الهادي الجوهري، أصول علم الإجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1996.
18. عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي ، ط8، المكتبة الجامعية ، الاسكندرية ، 2001.
19. عزيزة مُحَمَّد السيد، السلوك السياسي النظرية والواقع، الاسكندرية، دار المعارف، 1994 .
20. فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي(ترجمة مُحَمَّد عرب صاصيلا) ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
21. مُحَمَّد السويدي ، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990.
22. مُحَمَّد تامر كامل ، اشكاليتنا الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان، في مؤلف حقوق الانسان الرؤى العالمية والاسلامية والعربية، يروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000.
23. مُحَمَّد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر: دار هومة، 2007
24. مُحَمَّد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد، المراحل التطبيقات. ط 2، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1999.
25. مُحَمَّد مُحَمَّد جاب الله عمارة ، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة ، رؤية سياسية للقرن الحادي والعشرين ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.

المراجع باللغة الاجنبية

26. Makridakis, Spyros, Forecasting: methods and applications, 3 rd Edition, John Wiley & sons Inc., 1998.
27. Makridakis, Spyros, Forecasting: methods and applications, op.cite.

الملاحـــــق

الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد دراية ادرار

تحية طيبة و بعد،

في اطار التعليم العالي و البحث العلمي ، نحتاج الى مساهمتكم الكريمة لانجاز موضوع بحث يدخل في اطار التحضير لشهادة ماستر علوم سياسية حول الانتخابات عند الشباب. اذا تفضلتم بالإجابة عن الاسئلة التالية ، فإننا لن نأخذ إلا بعض الدقائق من وقتكم ،كما نريد منكم ان تتأكدوا بان المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، و نعدكم بعدم الكشف عن هويتكم.

شكرا مسبقا على تعاونكم.

-ملاحظة:

يرجى قراءة الاسئلة بتمعن و وضع علامة (X) امام الاجابة المختارة.

أولا: البيانات الأساسية:

1. الجنس

ذكر ☐ أنثي ☐

2. السن:

24-18 ☐ 30 -24 ☐ 30 وما فوق ☐

3. المستوى المعيشي:

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

4. مكان الإقامة:

إقامة جامعية ☐ سكن عائلي ☐

5. هل أنت منخرط في:

حزب سياسي ☐ تنظيم من تنظيمات المجتمع المدني ☐ منظمة طلابية ☐

لست منخرط ☐

6. في حالة الإجابة بنعم ما هي دوافع انخراطك:

دوافع شخصية ☐ دوافع وطنية ☐

ثاتيا: محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

1. هل لديك ميل سياسي:

نعم ☐ لا ☐

2. رتب حسب أولوية المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي:

التنشئة السياسية ☐

الثقافة السياسية ☐

الأحزاب السياسية ☐

الإيديولوجية السياسية ☐

التنظيم القانوني للانتخابات ☐

المستوى المعيشي ☐

المستوى التعليمي ☐

الولاء للعشائر ☐

3. **هل هناك توجه سياسيي للطلبة اليوم؟** نعم ☐ لا ☐

4. إدا كان نعم فهل هو:

وعي الطلبة بالمواطنة من حقوق وواجبات ☐

تمكين قيادات المجتمع أي الإلمام بالأطر القانونية ☐

عزوف الطلبة على المشاركة في الحياة السياسية ☐

ثالثا: المحددات القانونية المؤثرة على السلوك الانتخابي:

1. برأيك هل الانتخاب:

واجب ☐ حق ☐ كلاهما ☐ لا أدري ☐

2. هل أنت مسجل في القوائم الانتخابية

نعم ☐ لا ☐

3. إدا كانت الإجابة ب"لا" لا يرجع ذالك إلى:

عدم القناعة بالعملية الانتخابية ☐

تعقيدات التسجيل الإداري في القوائم الانتخابية ☐

عدم الاهتمام بالموضوع التسجيل ☐

غياب الأيام التحسيسية ☐

أخرى ☐ أذكرها.....

4. هل أنت من المشاركين في إدارة العمالية الانتخابية:

نعم ☐ لا ☐

إدا كانت الإجابة بنعم ما هو نوع النشاط الذي قمت به في مكتب التصويت:

كاتب ☐ رئيس مكتب ☐ عون ☐

5. هل حضورك يوم الانتخاب يهدف إلى:

الإدلاء بصوتك ☐

المشاركة في اتخاذ القرارات لمساندة المترشح ☐

تأثرك ببعض البرمجة ☐

6. هل ترى أن المشاركة في الانتخابات تساهم في إحداث التغير المطلوب؟

نعم ☐ لا ☐

7. هل اللجان الوطنية للأشراف على الانتخابات لديهم مصداقية:

نعم ☐ لا ☐

8. هل الانتخابات في رأيك هي تغيير لطبيعة الشرائح المجتمعية

نعم ☐ لا ☐

9. إدا كانت الإجابة" بنعم" فهي:

اتساع لطبقة ☐ اتساع الطبقة الدنيا ☐

اتساع الطبقة العليا ☐ ارتفاع لمعدلات التعليم خاصة الجامعي ☐

10. هل غيرت نتائج الانتخابات من موقف بالنسبة للانتخابات المقبلة

أشارك ☐ لا أشارك ☐ ممتع ☐

رابعا: محددات السوسيواقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي

1. هل الولاءات تدفعك للتحيز لصالح مترشح معين

نعم ☐ لا ☐

2. لماذا تحيزات لهذا المترشح:

المستوى التعليمي للمترشح ☐

المعرفة الشخصية للمترشح ☐

الولاء العشائري ☐

سمعة المترشح ☐

أخرى ☐ اذكرها.....

3. هل كان قرار ذهابك لانتخابات على أساس أنه:

اقتناع أن الانتخابات واجب ☐ الثقة في إحدى المترشحين ☐

مساندة لحزب معين

4. إدا كان نعم من هم الأطراف الذين أثروا في قرار ذهابك للإنتخاب:

العائلة ☐ الأصدقاء ☐ الجيران ☐ الإعلام ☐

5. في رأيك هل للمستوى المعيشي تأثير في السلوك الانتخابي من خلال:

مستوى الدخل ☐ رفاه الاجتماعية ☐ الطبيعة الاقتصادية ☐

6. المستوى الدراسي اللوالدين:

بالنسبة للأب: نعم ☐ لا ☐

بالنسبة للأم: نعم ☐ لا ☐

7. ماهي الشريحة المجتمعية التي تنتمي إليها؟

الطبقة العليا ☐ الطبقة الوسطى ☐ الطبقة الدنيا ☐

8. حدد الحلول التي يمكن اقتراحها للقضاء على ظاهرة العزوف الانتخابي على المستوى:

القانوني و المؤسساتي ☐ على المستوى السياسي ☐ على المستوى الاقتصادي ☐

على المستوى الاجتماعي والثقافي ☐ أخرى

الملخص

توصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل السابقة تتدخل في تحديد نمط السلوك التصويتي بدرجات متماثلة ، حيث جاءت هذه الدراسة كمثيلاتها السابقة التي حاولت الإحاطة بهذا الموضوع بالقدر الذي يعطي نموذج آخر لتفسير أكثر فعالية وواقعية.

وبغرض تجذير المشاركة السياسية عامة والانتخابية الخاصة، في الواقع السياسي يمكن أن نخلص إلى مجموعة من التوصيات يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

1 -العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى رفع المستوى السياسي وزيادة الاهتمام لدي المواطنين بشأن السياسي العام وبأهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة أو التأثير عليها

2-إن ضعف تأثير عامل الانتماء السياسي في المشاركة الانتخابية يظهر الخلل الذي تعاني منه الأحزاب السياسية وابتعادها عن الجماهير ، وهو ما أدي إلى إيجاد فجوة بينها وبين الجماهير ، وعدم قدرتها على أن تكون البدائل المناسبة لتمثيل مصالح المواطنين وهو ما يستدعي من الأحزاب إعادة التفكير في عملها وآليات تواصلها مع الجماهير لردم الهوة بينهما والتعبير عن همومهم وقضاياهم وتقديم برامج عملية للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: السلوك الانتخابي ، الواقع السياسي ، الانتماء السياسي، الاحزاب السياسية.

ABSTRACT

This study concluded that the previous factors interfere in determining the pattern of voting behavior to similar degrees, as this study came like its previous counterparts that tried to cover this topic to the extent that gives another model for a more effective and realistic interpretation.

In order to root the political participation in general and the electoral private, in the political reality, we can conclude a set of recommendations, the most important of which can be summarized as follows:

1 - Work to find real development in all its various dimensions, which leads to alleviating and limiting the social problems that citizens suffer from, which can lead to raising the political level and increasing citizens' interest in public politics and the importance of their participation in decision-making and public policies or influencing them.

2- The weak influence of the political affiliation factor on electoral participation shows the imbalance that political parties suffer from and their distance from the masses, which led to creating a gap between them and the masses, and their inability to be suitable alternatives to represent the interests of citizens, which calls for parties to rethink Its work and its communication mechanisms with the masses to bridge the gap between them, express their concerns and issues, and present practical programs to advance the economic, social and political reality.

Keywords: electoral behavior, political reality, political affiliation, political parties